التحليل الاجتماعي لظاهرة الهجرة الدولية

إعداد
أد. عبد الرحمن عبد الله العمري
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الملك عبد العزيز
أد. ايمن احمد انسي الاسكندراني
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الملك عبد العزيز

المستخلص:
ظهرت الهجرة منذ التاريخ القديم والمعاصر، على أشكال مختلفة ولأسباب متعددة، واتجهت الهجرات إلى شمال أفريقيا وغرب وسط أوروبا ومنها إلى الشرق الأوسط، ولم تقتصر الهجرة على عصور ما قبل التاريخ، بل حدثت أبان التاريخ ذاته مثل الهجرة العربية المتجهة إلى شمال أفريقيا وأوروبا. كما أن الكشوف الجغرافية فتحت أبواب الهجرة على مصراعيها أمام الأمم الأوروبية، ويلاحظ أن الهند مورد رئيسي لهجرات العمال في كثير من الدول الأوروبية والآسيوية، وتطور الأمر وزادت الهجرات مع هبوط معدلات النمو الاقتصادي في قرى الدول النامية مما جعلها طاردة على شكل مجموعات من الأفراد مهاجرة بشكل شرعي أو غير شرعي وتعاني الدول المستقبلة من مشكلات نظير هذا الزحف الذي يؤثر على برامج التنمية في هذه البلاد.
وقد فسرت النظريات الاجتماعية هذه الهجرات من وجهات نظر مختلفة، وفقاً لظروف كل مجتمع، ويرجع تاريخ التفسيرات النظرية إلى حقبة قديمة جداً، عندما اقترح "رافنسيتن" قوانينه للهجرة ثم بعده "لي"، ومن ثم ازدادت الأفكار والنظريات لكي تفسر طبيعة ودوافع ومشكلات الهجرات سواء أكانت دولية أو محلية في فترات تاريخية سابقة كانت ظروفها تختلف بشكل واضح عن الظروف الراهنة.

الكلمات الإفتتاحية: التحليل الاجتماعي؛ ظاهرة الهجرة؛ الهجرة الدولية.

مقدمة:

ظهرت الهجرة منذ التاريخ القديم والمعاصر، على أشكال مختلفة ولأسباب متعددة، واتجهت الهجرات إلى شمال أفريقيا وغرب وسط أوروبا ومنها إلى الشرق الأوسط، ولم تقتصر الهجرة على عصور ما قبل التاريخ، بل حدثت أبان التاريخ ذاته مثل الهجرة العربية المتجهة إلى شمال أفريقيا وأوروبا. كما أن الكشوف الجغرافية فتحت أبواب الهجرة على مصراعيها أمام الأمم الأوروبية، ويلاحظ أن الهند مورد رئيسي لهجرات العمال في كثير من الدول الأوروبية والآسيوية، وتطور الأمر وزادت الهجرات مع هبوط معدلات النمو الاقتصادي في قرى الدول النامية مما جعلها طاردة على شكل مجموعات من الأفراد مهاجرة بشكل شرعي أو غير شرعي وتعاني الدول المستقبلة من مشكلات نظير هذا الزحف الذي يؤثر على برامج التنمية في هذه البلاد.

وقد فسرت النظريات الاجتماعية هذه الهجرات من وجهات نظر مختلفة، وفقاً لظروف كل مجتمع، ويرجع تاريخ التفسيرات النظرية إلى حقبة قديمة جداً، عندما اقترح "رافنسيتن" قوانينه للهجرة ثم بعده "لي"، ومن ثم ازدادت الأفكار والنظريات لكي تفسر طبيعة ودوافع ومشكلات الهجرات سواء أكانت دولية أو محلية في فترات تاريخية سابقة كانت ظروفها تختلف بشكل واضح عن الظروف الراهنة.

أما النظريات الحديثة فقد عالجت الهجرة في ظل ظروف الاقتصادي العالمي الراهن الذي خلف وراءه دولاً فقيرة ومناطق طاردة ودولاً رأسمالية في غير حاجة إلى عمالة هامشية مما دفع كثيراً من الأفراد إلى اتخاذ قرار الهجرة غير الشرعية التي تسببت في مشكلات لكل أطراف الهجرة ومن بين هذه النظريات الشبكات الاجتماعية، ونظرية التفاعل والنسق الاجتماعي في الهجرة والتحليل النفسي والاجتماعي للمهاجرين، كما أن الدراسات النظرية الحديثة في مجال الهجرة وآراء العلماء قد أسهمت في تطور الفكر الاجتماعي ومعالجة هذه القضايا الأمبريقية.

ويلاحظ أن الدراسات الأمبريقية الحديثة تناولت الهجرة من خلال مفاهيم متعددة وظروف متغيرة أسهمت في استخدام إجراءات منهجية مختلفة وفقاً لظروف كل دراسة في مجتمع يختلف عن الآخر.

ولقد استخدم الباحث في هذا البحث المعطيات التاريخية لكي يبرز الدور التاريخي للهجرة عبر فترات زمنية مختلفة كذلك الوصف الذي يشخص أحوال المهاجرين والمجتمعات التي تعاني من تكدس المهاجرين غير الشرعيين، أما عن الأسلوب الإحصائي فقد أشار له الباحث في مواطن عديدة لكي يربط بين التفسير النظري والمنهجي.

وقد تناولت هذه الدراسة الهجرة من منظور تاريخي، وذلك لرصد أحوال المهاجرين والمجتمعات عبر التاريخ لتحديد مصادر الهجرات وأنواعها وتياراتها، كما عرض الباحث النظريات التقليدية والحديثة في دراسة الهجرة، إضافة إلى توضيح الاتجاهات المنهجية الحديثة في دراسة الهجرة، على اعتبار أن العلاقة بين النظرية والمنهج علاقة عضوية متداخلة.

الهجرة من منظور تاريخي:

مع أن الهجرة أصبحت أحد الإشكالات الراهنة على المستوى المحلي والدولي، إلاّ أنها ظلت على مر التاريخ دائمة الحضور وملازمة للوجود الإنساني. لذلك، فالهجرة ليست جديدة كما يقول أنتوني قيدنز، وإنما هي ظاهرة قديمة شهدتها المجتمعات البدائية، وعلى هذا الأساس فتعريفها لا يجب أن يقتصر على النظرة الحديثة لحركة الهجرة بقدر ما يفرض الاستئناس بالهجرة في سياقها التقليدي، وبالتالي فتحديد الهجرة، دون العودة إلى الاشتقاق اللغوي للمفهوم، هي كما يقول بريني الانتقال من مجال حياتي لآخر، أو هي تغيير السكن الذي يكون متبوعاً بتغير أكبر على مستوى المعايير المتمثلة في العلاقات الاقتصادية، والعمل، والعلاقات الاجتماعية. فالهجرة تعد أحد أشكال انتقال السكان من مكان الإقامة الأصلي ومغادرته إلى مكان آخر. من هنا فالهجرة ليست ظاهرة

حديثة، بل هي ظاهرة قديمة وتاريخية تساهم في إعمار الأرض، كما تلعب دوراً بارزاً في تلاقي المجموعات البشرية ذات الثقافات المتنوعة وهو ما يسمح بالتلاقح الثقافي وبناء الحضارات الإنسانية. وهكذا يتضح بأن الهجرة، بشكل عام، هي تنقل الإنسان بشكل دائم من مكان إلى آخر كما سبق القول، وهذا يساعد على إحداث تحولات اجتماعية ومجالية، أو بالأحرى هي إجراء عقلاني يؤدي إلى تعظيم المنفعة كما أشير في (Elfionasi et Etienne Piguet, 2011) ولعل هذا الأمر ما يجعل الهجرة تتخذ طابعا متنوعا ومتعددا تجعل الملاحظ أمام أصناف متعددة من الهجرات (١).

وهنا يمكن القول بأن هناك أنماطاً من الهجرات تشكلت وفقاً للأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويؤكد ذلك خروج مجموعات الزراع من منطقة الشرق الأوسط في العصر الحجري الحديث وتوجهها إلى شمال أفريقيا وغرب ووسط أوروبا، كما اتجهت هجرة معاكسة من تلك المناطق إلى الشرق الأوسط، وفي عصر المعدن خرج الفينيقيون إلى سواحل البحر المتوسط ووصلوا إلى المحيط الأطلسي للإقامة في المنشآت العمرانية كذلك خرجت الجماعات الهندية في أواسط أسيا إلى جنوب غرب أسيا وانتشرت في كثير من دول أوروبا الحالية. ولم تقتصر الهجرة على عصور ما قبل التاريخ، بل حدثت إبان التاريخ ذاته مثل الهجرة العربية التي خرجت من شبه الجزيرة العربية حاملة معها الدين إلى شمال أفريقيا وأواسطها وإلى أوروبا حيث كونت مراكز لها ومن أمثلة الهجرة القديمة هجرة الشعوب الأنجلو ساكسونيه إلى أمريكا الشمالية بعد اكتشافها وهجرة الأسبان والبرتغال إلى أمريكا اللاتينية وإلى أستراليا وهجرة الزنوج تحت ضغط تجارة الرقيق إلى جنوب الولايات المتحدة وهجرة الأوروبيين. كما أن الكشوف الجغرافية التي بدأت في القرن الخامس عشر قد فتحت أبواب الهجرة والاستعمار على مصراعيها أمام الأمم الأوروبية فلقد هاجر في المئة سنة الأخيرة حوالي ٦٥ مليون نسمة من مناطقهم الأصلية إلى العديد من دول العالم (٢).

ويلاحظ أن الهند هي مورد رئيسي لهجرات العمال حيث غادرت أولى شحنات العمال عام ١٨٣٤ للعمل في مزارع القصب في موريشيوس وفي السنوات التي تلت ذلك، كان لزاماً إرسال عمال هنود إلى جميع أنحاء العالم، جزر الكاريبي، ثم أجزاء كثيرة من أفريقيا بالإضافة إلى المستعمرات الآسيوية مثل بورما، الملايو، وقد اختلفت الظروف أثناء الرحلات قليلاً عن رحلات العبيد السابقة وفي عام ١٨٥٦، كان معدل وفيات الهنود المتجهين إلى الكاريبي ١٧% وعوملوا معاملة العبيد، وفي واقع الأمر كانوا يسكنون الأحياء التي يغادرها العبيد كان يشار إليهم في بعض الأماكن بالعبيد الحمالين coolie slaves وكانت الأجور منخفضة، وفي عام ١٨٧٩ في suriname على سبيل المثال كان من الممكن تأجير العبيد المسجونين بما يزيد قليلاً عن نصف معدلات الأجور المحلية وكان الكثيرون منهم يموتون في ظل الظروف القاسية، وفي جاميكا على سبيل المثال، كشف تقرير عام ١٨٧١ أن ٨.٥% من الهنود الذين وصلوا إلى هناك ماتوا خلال عام واحد والذين ظلوا على قيد الحياة كان أمامهم اختيار العودة للوطن عند انتهاء عقودهم (٣)، حيث بلغت إحصاءات المهاجرين الهنود الذين يعيشون في الخارج في عام ٢٠٢٠ (١٧.٥ مليون مهاجر) من الجنسية الهندية (٤)، وكانت أوشينيا مصدراً آخر للعمالة الدولية فيما بين عام ١٨٤٠ و١٩١٥ تم تصدير ٢٨٠٠٠٠ من الميلانيزيين والميكرونيزيين كعمالة متعاقدة إلى أستراليا، وكان هؤلاء العمال يعرفون باسم "Kanakas" وكانت تستخدم الخداع والعنف للحصول على حاجتهم من العمال وذهب ١٤٠٠٠٠ كعمال مهاجرين إلى نيوجينيا، كما هاجر العمال اليابانيون إلى الولايات المتحدة وهاواي وحل اليابانيون مكان الصينيين في صناعة إنشاء السكك الحديدية لفرض الولايات المتحدة حظر على العمال الصينيين عام ١٨٨٢، كما تم استبعاد العمال اليابانيين عام ١٩١٠ حيث كان هناك ١٠٠٠٠٠ ياباني. ويلاحظ أن هناك ارتباطاً بين الهجرة الجماعية وبداية التصنيع خاصة في جنوب شرق أوروبا وتعتبر الحرب العالمية الأولى

نهاية الهجرة الجماعية، ولكنها كانت بصورة بطيئة، وخلال الفترة ١٨٤٦ إلى ١٩٣٩، غادر ٥٩ مليون شخص أوروبي إلى الولايات المتحدة ٣٨ مليون في كندا ٧ ملايين في الأرجنتين من الأسبان والمهاجرون إلى البرازيل من البرتغاليين، ولكن الأفراد من جميع البلدان اتجهوا إلى الولايات المتحدة لعدم وجود قيود على الهجرة (5).

كما شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية تحركات مكثفة للأفراد داخل أوروبا فقد كان هناك ١٥ مليون فرد ينتقلون من بلد لآخر وكثيرون منهم ألمان يعيشون خارج ألمانيا وقد أوضحت استطلاعات الرأي في أوائل الخمسينات أن حوالي ربع السكان يمكن أن يهاجروا إذا أتيحت لهم الحرية في عمل ذلك، واهتمت بعض الحكومات الأوروبية في هذه الفترة بتشجيع الهجرة فقد قضت الحرب على ٧.٨ مليون شخص في أوروبا وكان السكان في سن العمل يزيدون ببطء في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات تحسنت النظرة الاقتصادية في أوروبا وشجعت الأفراد على البقاء، وفيما بين ١٩٥٠، ١٩٧٣ زاد مجمل الناتج المحلي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECO بمتوسط ٥% وزاد الطلب على العمالة وأصبحت أوربا تستورد العمال وحدثت هجرة إلى أوروبا بحوالي ١٠ ملايين شخص بالمقارنة بما هو خارج ٤ مليون نسمة فيما بين ١٩١٤ إلى ١٩٤٩، وتم تلبية مطالب العمالة في البلاد الأوروبية مثل سويسرا فرنسا بمهاجرين من أوروبا وكانت إيطاليا هي المورد الأساسي كما أن فرنسا وألمانيا اضطرتا للبحث عن عمال فاتجهت فرنسا إلى شمال أفريقيا واتجهت إلى يوغوسلافيا وتركيا وبقدوم عام ١٩٧٣ كان في فرنسا وألمانيا ٢.٥ مليون عامل أجنبي يصلون من ١٠% إلى ١٢% من قوى العمل ودخل سويسرا ٣٠% ودخل بلجيكا والسويد من ٦% إلى ٧% وهولندا ٢% وفي منتصف الستينات كانت الهجرات تأتي من شبه القارة الهندية. ولا شك أن جزءاً كبيراً من الهجرات الدولية تم بسبب آثار القمع السياسي والانتفاضات والصراعات الدولية، فضلاً عن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، ويقدر بسبعين مليون شخص على الأقل اضطروا للانتقال منذ الحرب العالمية الأولى نتيجة للظروف السياسية ويتراوح عدد اللاجئين ما بين أثني عشر وستة عشر مليوناً من الأفراد، ومركز اللاجئين بعد الحرب العالمية الثانية في آسيا وأفريقيا (٦).

وخلال الثمانينيات، زادت الهجرات في معظم بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECO"، فالنسبة للكثير من هذه الدول يعتبر عام ١٩٩٣ نقطة تحول حيث توازنت الهجرات وفي بعض الحالات نقصت، وهكذا على حين زادت الهجرة في فرنسا، ألمانيا، النرويج وسويسرا، كندا واليابان حتى عام ١٩٩٢ شهد انعكاساً لهذا الاتجاه، باستثناء كندا واليابان حيث حدث نقص في الهجرات صاحبها زيادة طفيفة عام ١٩٩٤ ثم نقص واضح عام ١٩٩٥، وفي لوكسمبورج، هولندا والمملكة المتحدة ثبتت الهجرة اعتباراً من عام ١٩٩٤. وفي الولايات المتحدة نقصت التدفقات سنوياً بمقدار ١٠٠.٠٠٠ شخص تقريباً منذ عام ١٩٩٣، وفي أستراليا بدأ النقص عام ١٩٩٢ أعقبه زيادة عامي ١٩٩٥، ١٩٩٦. وتظهر ألمانيا كبلد الهجرة الأساسي في أوروبا حيث وصلت التدفقات الداخلة إليها ٨٠٠٠٠٠ أجنبي في كل من عام ١٩٩٤، ١٩٩٥ وحجم هذه التدفقات يشمل طلبات اللجوء الأساسي ويقدر في العامين إلى ١٣٠.٠٠٠ شخص وبعد ألمانيا تستقبل سويسرا، هولندا، فرنسا أعلى أعداد من التدفقات الخارجية للأجانب في أوروبا. ويلاحظ أن هناك أربعة مجموعات من الدول المستقبلة للهجرة الأولى تتكون من اليابان، فرنسا، المملكة المتحدة وهي بلاد تمثل التدفقات الداخلة من الأجانب فيها في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٥، نسبة محدودة من حجم السكان وهي ١% أما المجموعة الثانية الدانمارك، الولايات المتحدة، النرويج وهولندا تختلف التدفقات الداخلة من الأجانب ما بين ٠.٢٥% إلى ٠.٥% وهناك تغيرات سنوية والمجموعة الثالثة تمثل السويد، بلجيكا، كندا، فإن معدلات الهجرة من إجمالي السكان ٠.٥% خلال الفترة الأخيرة أما المجموعة الرابعة فهي تستقبل أعلى أعداد من المهاجرين فيما يتعلق

بإجمالي السكان الذين يتراوحون بين ٠.٥% و١.٥% خلال السنوات الخمسة عشرة الأخيرة وما بين ٢%، ٢.٥% في حالة لوكسمبورج كذلك ألمانيا وسويسرا (٧).

والواقع يؤكد أنه قد حدثت تغيرات خلال الحقبة الأخيرة، وعلى الأخص خلال تحرير تنقلات السكان في وسط وشرق أوروبا، التي أدت إلى زيادة الهجرة الدولية وظهور تدفقات جديدة ومزيد من التنوع في الموطن الأصلي وتغيرت جنسيات المهاجرين حسب البلد المضيف، وداخل بلدان الاتحاد الأوروبي، زادت نسبة الأجانب من خارج بلدان الاتحاد كما ظهرت جنسيات معينة أو اكتسبت أهمية بالمقارنة بجنسيات أخرى كانت موجودة في المنطقة منذ فترة أطول، وهذا هو الوضع في ألمانيا، على سبيل المثال بالنسبة لمواطني بلاد شرق ووسط أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق، وفي فرنسا بالنسبة للمغاربة والسنغاليين، وفي هولندا بالنسبة لمواطني يوغوسلافيا السابقة. وفي بلاد الشمال تناقصت نسبة الأفراد من الدول المجاورة في فنلندا، النرويج والسويد، بينما زاد حجم جماعات أجنبية جديدة مثل الآسيويين (باكستانيين، فيتناميين، إيرانيين، سيرلانكيين) والاتراك في النرويج والسويد، وأفراد من يوغوسلافيا السابقة في فنلندا، النرويج والسويد، وتعكس هذه التغيرات ليس فقط أصول التدفقات، بل شكلها (٨). كما أظهرت إحصائيات تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠٢٠ أن العدد المقدر من المهاجرين الدوليين في عام ٢٠٢٠ بلغ ٢٧٢ مليون مقارنة بـ ١٥٠ مليون في عام ٢٠٠٠م (٩).

وبدون شك فإن أعداد المهاجرين تنامى بشكل كبير مع ظهور ما يسمى بالربيع العربي في العصر الحديث وبالتالي تعاظمت الهجرة الدولية من حيث أعداد المهاجرين من البلدان التي تأثرت بتلك الأحداث.

النظريات التقليدية في دراسة الهجرة:

يرجع تاريخ التفسيرات النظرية للهجرة إلى أواخر حقبة ١٨٨٠ عندما اقترح "Ravenstein" قوانينه للهجرة لأول مرة والتي بموجبها ينتقل المهاجرون من مناطق الفرص المنخفضة إلى مناطق الفرص المرتفعة، ومعظم اختيار جهة الوصول حسب المسافة، ووضع "لي Lee" في عام ١٩٦٦ أفكاره عن عوامل الدفع Push والجذب Pull وأول نموذج اقتصادي عن الهجرة تناول مفهوم تحول قوة العمل من قطاع ريفي زراعي كثيف العمالة إلى القطاع الحضري الصناعي وقد بين نموذج "Lewis- Fei Ranis" والذي اقتبسه "Todaro" في ١٩٨٠ والذي تم تطويره أواخر الخمسينات والستينات، بأثر إيجابي لهذا الانتقال حيث يتم امتصاص العمالة الفائضة في القطاع الصناعي الحضري. وقد افترض "لويس" أن الأجور الحضرية ربما كانت أعلى بنسبة ٣٠% عن متوسط الدخول في الريف لإغراء العمال بالهجرة من مناطقهم الأصلية، وافترض علاوة على ذلك أن صاحب رأس المال يمكن أن يعيد استثمار كل الأرباح في القطاع الجديد وعملية نمو القطاع الحديث هذه سوف تستمر حتى يتم امتصاص فائض العمالة الريفية في القطاع الحضري الصناعي. واعتبر هذا النموذج الهجرة كأليه توازن تعمل على تحقيق المساواة في الأجور من خلال العمالة في قطاع فائض العمالة إلى قطاع نقص العمالة، ويبني النموذج على مفهوم الاقتصاد المزدوج dual economy، الذي يضم قطاع إعاشة زراعي يتصف بانخفاض معدل العمالة وقطاعاً صناعياً حديث يتصف بالعمالة الكاملة (١٠).

ويمكن تفسير نظرية "Everett s.lee" عن الهجرة من خلال المخطط الذي حدده لتحليل حجم الهجرة، وتطوير تياراتها Strams والتيارات المضادة couneratreams وخواص المهاجرين، ويبدأ بتعريف موسع للهجرة باعتبارها، تغييراً دائماً أو شبه دائم للإقامة، كما يرى أن كل عمل من أعمال الهجرة ينطوي على أصل، وجهة ومجموعة متداخلة من العقبات، ويمكن تلخيص أفكاره "Lee" فيما يلي:

١- عوامل مرتبطة بالمنطقة الأصلية.
٢- عوامل مرتبطة بمنطقة الأصول.
٣- عقبات متداخلة.
٤- عوامل شخصية.

ويرى "Lee" أن هناك عوامل دافعة وأخرى جاذبة تؤثر في عمليات الهجرة سواء بالسلب أو الإيجاب كما يختلف تأثير كل من تلك القوى حسب السمات الفردية مثل العمر، التعليم، مستوى المهارة، النوع، الجماعة العرقية، كما يذكر أن هناك مجموعات من العوامل يتفاعل عندها الأفراد مثل الأجور المرتفعة، فرص العمل، كما أن التوقعات والمخاطر تصبح عنصراً مهماً في عملية الهجرة، وكذلك طبيعة الاتصالات الشخصية والعائلية والعرقية في مناطق الوصول يمكن أن يكون لها تأثير على مفاهيم المهاجر. وقد وجهت لهذه النظرية بعض الانتقادات منها أن فائدتها محدودة بالنسبة للتحليل السياسي في الدول النامية بسبب درجتها العالية من العمومية وتداخل الكثير من فروضها، كما أن النظرية لا توفر وجهات نظر عن التبادلات بين عوامل الدفع والجذب (١١).

أما أصحاب نظرية الصراع فإنه يعتبرون التنمية والتخلف جزءاً من وحدة كاملة تعتمد على الظروف المؤدية إلى التفاوت الاقتصادي في العالم بأسره وتخلق في الوقت نفسه ظروف الهجرة، ويرى أتباع هذه النظرية أن الهجرة تؤدي إلى عدم التوازن الذي تؤدي إليه الصلات المالية والتجارية وغيرها من الوحدات الاقتصادية غير المتكافئة اقتصادياً وذلك عندما تقوم الوحدة القوية باستنزاف الفائض لدى الوحدة الضعيفة مما يضطر الأخيرة إلى الركود الاقتصادي، أو باستنزاف من رأس المال الدولي، فإن النتيجة واحدة وهي الهجر وكل ما يتغير هو المهجر الذي يقصد إليه المهاجرون، ومما يذكي الهجرة تغلغل طرق الإنتاج الرأسمالية في الزراعة التقليدية وهذا يؤدي إلى الاستغناء عن العمال الزراعيين بصورة مباشرة عن طريق الميكنة الزراعية وبصورة غير مباشرة عن طريق عوامل الجذب في الأقاليم التي تغري العمال بالهجرة، ويلاحظ أن مكمن القوة في هذه النظرية هو أنها تضع الهجرة في إطار اندماج الدول والأقاليم المختلفة في النظام الرأسمالي العالمي بالتدريج والمعتقد أن التفكك الداخلي تحدثه هذه العملية في الدولة الخاضعة لهذا النظام الذي يؤدي إلى إطلاق عدد من القوى الطاردة وعندما يسفر التقسيم الجديد للعمل عن صراع طبقي يزيد اختلال النظام ويحمل العمال على الاعتقاد بأن الهجرة هي البديل عن الصراع (١٢).

وبناء على ذلك تشكل الهجرات العملية الأساسية لتحركات السكان بين دول العالم مما يساعد على ظهور تفسيرات عديدة لهذه التحركات.

ومن الملاحظ أن Kemper يشير إلى العوامل الاجتماعية للهجرة بالتطبيق على مدينة مكسيكية حيث وجد أن الدارسين الأنثروبولوجيين يحاولون دراسة الظروف النفسية والاقتصادية للهجرة إلى الحضر حيث يرى هؤلاء الأنثروبولوجيون أن للهجرة دوافع اجتماعية مؤثرة قد يكون البحث عن العمل والمكانة الاجتماعية أحد الدوافع للهجرات، فضلاً عن أثر الهجرات على مستوى الحياة الاجتماعية والتنظيمات الاجتماعية، كما يرى أن الهجرات في أمريكا اللاتينية تتأثر بالأوضاع المحلية التي تسود في هذه الدول، كما تشكلت الهجرات في هذه الدول بظروف التنمية أو تحت تأثير الهجرات الأوروبية. أما Todaro فيرى أن الهجرة الريفية – الحضرية هي مفتاح البحث عن عمل عند الفرد المهاجر في أغلب المجتمعات، وليس من شك في أن القوى العاملة في الحضر سوف تتأثر بمزيد من الهجرات إليها خاصة مع ما يحمله هؤلاء المهاجرون من خواص اجتماعية ونفسية معينة ذلك أن هؤلاء المهاجرين من الريف يحاولون البحث عن فرص الحصول على العمل وقد لا تستجيب ظروف المدينة لهذا الإلحاح للبحث عن فرص عمل، وهنا يواجه

المجتمع مشكلات البطالة وتتدخل السلطات المحلية بدو نشك في ضبط هذه الهجرات بما يسمح وظروف المدينة ولمنع أي بوادر لحدوث البطالة (١٣).

كما يرى Zolberg أن الوضع الحالي للمهاجرين في العالم قد يختلف من حيث الكيف والكم إذا ما أطلق العالم الحرية للأفراد ليختاروا الإقامة والمغادرة أو العودة إلى أوطانهم إذا ما فتحت الدول أبوابها لكل من يرغب. و Conde يصر على أنه طالما وجدت الفوارق في المستويات الاقتصادية بين الدول فإنه من الصعب توقف تدفق المهاجرين. وكان Davis يتنبأ بالانتهاء التام للهجرة الدولية في وقت من الأوقات ثم عاد واعترف بأن تحركات السكان بين الدول توقفت على ظروف السوق الحرة في الهجرة، فيتوقع اندفاع من السكان نحو موجات من الأقطار الأقل تقدماً، ففي نظرية أن أدنى مستوى من الإمكانية هو تدفق المهاجرين بما يؤدي إلى تحقيق التوازن مع معدلات النمو السكاني في مجموعة الدول المتخلفة مثل الدول التي لديها فائض رأس المال وأعلى مستوى من الإمكانية يوازي تدفق المهاجرين من الدول الفقيرة، وليس من شك في أن تقديرات "ديفيز" هذه تقريبية كما أن تقديرات "كوندي" تعكس حجم تقديرات الهجرة الدولية، ألا أن هذا المقياس يؤدي إلى التعقيد وتترتب عليه آثار كثيرة، وعلى أي الأحوال فإن المساواة الدولية في الدخول الحقيقية قد تؤدي إلى خفض حركة الهجرة (١٤).

ويرى Moore إلى أن الوضع الطبقي يؤثر في حركة الهجرة، ذلك أن الإنسان المهاجر يضع في اعتباره أنه يهاجر من أجل الحراك الاجتماعي وتغيير وضعه الطبقي، ومن ثم فإنه يحاول اقتناص الفرص للحصول على عمل يدر عليه دخلاً كافياً يحقق له ما يريد، وأن ما قد يحدث نتيجة الهجرة مثل إحساس المهاجر نفسه بعدم قدرته على مواصلة العمل في المجتمع الجديد أو بسبب ظروف الصراعات الطبقية والقلق السياسي الذي ينتابه ومقدار تداخله وتفاعله مع قوة العمل المحلية، فضلاً عن درجة احتمال وقدرة العمال المهاجرين على التكيف مع أوضاع السوق خلال عملية التنمية (١٥).

وقد أشار Donald Bogue إلى تفسير نظرية الطرد والجذب وعلاقتها بالانتخاب مشيراً إلى ما يلي (١٦):

١- تمر الهجرة بمراحل متعاقبة تبدأ بالانتقال ثم الاستقرار وثبات في المكان وتعتمد على البالغين من متوسطي العمر من غير المتزوجين.

٢- عملية الانتخاب تتم للمهاجرين إذا كان عامل الجذب قوياً في منطقة الوصول.

٣- تفقد المناطق الأصلية متعلميها بينما تجتذبهم مناطق النمو الاقتصادي والصناعي.

٤- زيادة الاختيار يأتي مع زيادة حركة الهجرة.

ويلاحظ أن Wooliston غير استخدامه لمصطلح قوانين إلى مبادئ في تفسيراته للهجرة من خلال عدة نقاط جملهم فيما يلي(١٧) :

أ- التحرك من معظم المهاجرين يكون لمسافة قصيرة.

ب- عملية الامتصاص تكون في المناطق المحيطة بالمدينة ويكون بها أخوانهم المهاجرين.

جـ- كل تيار رئيسي للهجرة يحدث تياراً مضاداً تعويضياً، وعملية التشتت هو الوجه الآخر لعملية الامتصاص.

د- يذهب المهاجرون إلى المناطق الصناعية والتجارية للعمل.

ومن منظور آخر يرى Kosack & Burawoy أن الدول الغنية برأس المال لديها حافز لتوسيع مجال أسواق عملها فيما وراء حدودها الخاصة، وثمة ميزة واضحة لأصحاب الأعمال تتمثل ببساطة في أن الزيادة في المعروض الكلي للعمالة سوف تميل لخفض سعرها طبقاً

لذلك، وعلى أيه حال، فإن أنصار استيراد العمال بالإضافة إلى نقاد تلك العمليات يتفقون في إيضاح مميزات خاصة تنبع من حقيقة أن العمالة أجنبية، وأنها تنشأ في بلاد أكثر فقراً، وأن استيراد العمال الذين يتم اختيارهم على أساس غرض معين ولفترة زمنية محدودة يمكن الدولة المتلقية من أن تنقل إلى الموطن الأصلي تشكيلة من التكاليف، تتراوح بين تكلفة تربية جيل كرأس مال بشري (مع ما يتضمنه ذلك من فاقد) إلى الحفاظ على هذا الجيل وإعاشته عندما لا يصبح منتجاً، وكأفراد متميزين منحوا الوصول إلى أدوار نادرة تولد الدخل، فمن الممكن إخضاع هؤلاء العمال إلى نظام عمل أكثر صرامة. وذلك بخلاف أهل البلد الذين يحصلون على أجور مرتفعة. في حين يفسر Piore التميز الثقافي للعمال الأجانب، بإدخال عنصر الفصل الاجتماعي داخل الطبقة العاملة، حتى يجعل التضامن أكثر صعوبة فيا لعلاقات ومن ثم يقلل من قدرتها على المساومة ويظل وضع هذه الفئة كما هي. ويرى "بيور" أن استيراد العمالة يعتبر ترفيها وليس ضرورة. وسوف يتم التخلص من هؤلاء العمال المستوردين في حالة ارتفاع التكاليف الاقتصادية أو التكاليف الاجتماعية السياسية، ويوجد أمام رأس المال دائماً بديل التحول إلى الإنتاج الذي يعتمد على رأس المال الكثيف أو نقل عملياته إلى المناطق منخفضة الأجور بالخارج (١٨).

وقد اقترح "بيور" تجنيد العمالة باعتباره آلية لإحداث تدفق الهجرة وهو يبين حجته على دليل مستمد من تاريخ الهجرة الإيطالية وهجرة أوروبا الشرقية إلى الولايات المتحدة في منعطف القرن وأصول هجرة العمالة المكسيكية إلى الجنوب الغربي الأمريكي، والبيانات الحديثة عن عمالة بورتريكو المهاجرة، وفي كل حالة، يجد أن تجنيد العمالة سبق ظهور تدفقات المهاجرين ودعمها، وكان التجنيد يتم إما مباشرة أو من خلال وسطاء، مثل وكلاء العمال أو شركات البواخر، وكنظرية للهجرة، فإن تجنيدا لعمالة يمثل تحسناً واضحاً على تفسيرات الطرد والجذب، وهو يوفر آلية تاريخية خاصة لتفسر لماذا بدأت الهجرة الخارجية من بلد معين أو أصل عندما بدأت وليس قبل أو بعد، كما تفسر الفروق في أنماط الهجرة بين المناطق عندما يكون تركيب قوي الطرد والجذب مماثلاً، كما أن فرص تجنيد العمالة يواجه العديد من الصعوبات التجريبية، وهناك عدد من الحالات المعاصرة بدأت فيها هجرات على نطاق واسع دون دليل على وجود عملية تجنيد عمالة مقصودة، فهجرة الدومينيكان إلى نيويورك أعداد كبيرة خلال الحقبة الأخيرة، ولكن لا يوجد دليل، حتى الآن على أنه بدأت بتجنيد منظم من جانب الصناعات التي تستخدم هؤلاء المهاجرين وبتطبيق نفس الشيء على التدفقات الداخلية الأخرى من كولومبيا أمريكا الوسطى ودول الكاريبي وقد تدفقت أعداد كبيرة من أبناء بوليفيا وبارجواي إلى Buenos Aires لسنوات طويلة بدون أي دليل على أن أصحاب الأعمال الأرجنتينيين هم الذين شجعوا تلك التدفقات عمداً، ومن الناحية التاريخية، هناك مجموعة مختلفة من الأمثلة تناقض فرص تجنيد العمالة، فالمستعمرون الأوربيون لأفريقيا والأمريكتين لم ينجحوا في جذب العمال الوطنيين والإبقاء عليهم بواسطة الإغراءات الاقتصادية الفردية وعندما تم تقديمهم، أخذت الإغراءات على شكل صفقات مع شيوخ القبائل لاستخدام رعاياهم أو لتقديم الأسرى، الذين كان يتم استعبادهم في تلك الأيام (١٩).

وعلى أية حال، فإن معدل نمو التوظيف في القطاع الصناعي الحديث لم يكن كافياً في الدول النامية لاستيعاب معروض العمل من الزيادة الطبيعية في السكان وصافي الهجرة من الريف إلى الحضر، وقد طور "تودارو ١٩٨٠" نموذجاً لشرح هذه العلاقة المتناقضة ويفترض أن الهجرة تحدث استجابه للفروق الحضرية- الريفية في الأجور المتوقعة لا الواقعية، وتقاس المكاسب المتوقعة بواسطة:

أ- الفرق في الدخول الحقيقية بين فرص العمل في الريف والحضر.

ب- احتمال حصول المهاجر الجديد على عمل حضري، يفترض أن يكون مرتبطاً بمعدل البطالة الحضرية. ونموذج "تودارو" يعتبر قوة العمل الحضري موزعة بين القطاع الحديث والقطاع التقليدي، وعلى حين تتأثر معدلات الأجور في القطاع الحديث بكل من قوى السوق والقوى غير السوقية، فإن معدلات الأجور في القطاع التقليدي تتحدد بالمنافسة فقط. نتيجة لذلك فإن الأجور في القطاع التقليدي أقل كثيراً من نظيرتها في القطاع الحديث ويفترض أن يتم امتصاص معظم المهاجرين الحضريين داخلياً بواسطة القطاع الريفي أثناء بحثهم عن فرص توظف في القطاع الحضري الحديث، كذلك فإن Oberai and Bilsborrow يوضحون أن انخفاض إمكانيات العمل الناتج عن ارتفاع معدل البطالة الحضرية عاملاً في هبوط الهجرة، وعلى ذلك، فإن هذا النموذج يؤكد على الأثر السلبي للهجرة في ضوء زيادة البطالة، وانخفاض معدل التوظيف والفقر الحضري، كما يرى "أوبراي وبلسبورو" أن الفهم الجيد لأسباب الهجرة يتطلب تحليلاً للعوامل الاقتصادية الكلية والعوامل المؤسساتية التي تولد الفروق الحضرية الريفية. ويتطلب الأمر التمييز بين العوامل البنيوية الاجتماعية – الاقتصادية والآليات الخاصة (البطالة، فروق الأجور، وغيرها) والتي تعمل العوامل البنيوية من خلالها (٢٠).

والنظريات التقليدية التي فسرت الهجرة تناولتها من خلال زوايا عديدة سواء هجرات دولية أو محلية، كما أن التناول وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية. وقد اختلف العلماء في تفسيراتهم للنظريات فيما بينهم وفقاً لظروف مجتمعاتهم والأيديولوجيات التي يعتقدون فيها. وفي حين أن أغلب النظريات ركزت على تطور الهجرات الريفية الحضرية وإصابة المدن بالبطالة، وتخلف الريف خصوصاً في العالم الثالث، كما تميزت هذه الفترات بهجرة المتعلمين من الريف إلى المدن، إلاّ أن هذه النظريات فسرت الهجرات الدولية في ضوء البحث عن فرص عمل جديدة، نظراً لإصابة كثير من الدول بمعدل مرتفع من الفقر، وانخفاض متوسط دخل الفرد، وقد شملت هذه الهجرات الحرفيين والتجار والعلماء، وجاء ذلك نتيجة لانتشار كثير من المشكلات في دول العالم الثالث التي هي مصدر رئيس في توريد الهجرات.

النظريات الحديثة في دراسة الهجرة:

عندما تقوم أي نظرية لابد أن تصف الواقع وتطرح افتراضات على شكل الواقع، فإن النظرية تنطوي دائماً على نظرة معينة من أشكال الفعل الممكنة والمستحبة، وهذا يعني أن النظرية الاجتماعية لا تتكلم فقط عن العمليات والصراعات والمشكلات الاجتماعية، بل هي كذلك جزء من تلك العمليات والصراعات والمشكلات. فالنظرية قد تستخدم دفاعاً عن وجهات نظر مختلفة وبطرق متنوعة وفي مواضع متباينة. ولسوف يدفع سير الحياة الاجتماعية والسياسية وتقلباتها المعتادة معظم النظريات التي تختلف عن مساراتها الأصلية، لكن معظم النظريات التي سوف تتناولها قد أصبحت مادة لحوارات تعدت كثيراً مرامي تلك النظريات الأصلية في بعدها المعرفي (٢١).

وتقوم النظريات الحديثة في تحليلها للهجرة بتحديد الخطوات الأساسية للعلاقات الاجتماعية التي تقوم بين المهاجرين والمجتمعات المستقبلية للهجرة وذلك من خلال استخدام التشبيه والمجاز، ويمكن أن نلاحظ سلسلة من الاستعارات والتشبيهات في جميع أنواع النظريات الاجتماعية وهذه المرحلة تزداد فيه الدقة من خلال عرض الاختلافات، وكلما تطورت النظرية ظهرت مفاهيم محدودة الصلة بالاستعارة الأصلية بل يتعين على النظرية أن تقدم تفسيرات معينة عن الهجرات ودلالتها، وهذا يتطلب أن يكون لديها مفهوم واضح عن الأسباب الحقيقية لهذه الهجرات (٢٢) ويمكن تفسير أحوال الهجرة والمهاجرين في ضوء المجتمع المعاصر من خلال

النظريات الأجنبية والمصرية الحديثة، التي تعالج كثيراً من المشكلات المطروحة الآن في المجتمعات الطاردة والمستقبلة.

أولاً: الأفكار والدراسات الأجنبية الحديثة في تفسير الهجرة:

تعد نظرية "رافنستين بداية لجزء كبير من نظريات الهجرة المعاصرة ويمكن تلخيص هذه النظرية في شكل افتراضات أساسية هي (٢٣):

١- **الهجرة والمسافة:** أن معدل الهجرة بين نقطتين سوف يرتبط ارتباطاً عكسياً بالمسافة بين هاتين النقطتين، والمهاجرين الذين يسافرون مسافات طويلة للاتجاه إلى أحد مراكز التجارة والصناعة الكبرى.

٢- **الهجرة على مراحل:** يكون هناك في المعتاد "تيارات للهجرة" يميل فيها سكان بلد ما للانتقال في البداية نحو المدن القريبة وينجذبون فيما بعد نحو المدن الأسرع نمواً.

٣- **التيار المضاد:** كل تيار أساسي ينتج تياراً تعويضياً مضاداً، وعلى حين تسيطر الهجرة الريفية الحضرية دائماً على التيار الكلي أو تيار الهجرة، فسوف يحدث تيار مضاد من الهجرة العكسية الحضرية – الريفية، بحيث تصبح الهجرة الصافية من النقطة الأقل دائماً من الهجرة الكلية.

٤- **الفروق الحضرية الريفية في الميول للهجرة:** إن أبناء المدن أقل ميلاً للهجرة من أبناء المناطق الريفية، فإن تيارات الهجرة الداخلية سوف تسيطر عليها الهجرة من الريف إلى الحضر.

٥- **تكنولوجيا الاتصالات:** فتيارات الهجرة تتأثر بمرور الوقت بتطور وسائل النقل وظهور صناعات وتجارة لزيادة فرص العمل الاستمتاع بالتطور التكنولوجي.

٦- **سيطرة الدفاع الاقتصادي:** ويلاحظ أن القوانين القمعية والضرائب الباهظة والمناخ غير الجذاب والبيئة الاجتماعية غير المتجانسة أنتجت تيارات من الهجرة، ولكن لا شيء يقارن من حيث الحجم بالتيار الذي يتولد عن الرغبة الكامنة في معظم الرجال لتحسين أنفسهم من النواحي المادية.

وقد أكد Lipton على الأثر السلبي للهجرة الريفية الحضرية بالنسبة للمهاجرين، حيث يرى أن الهجرة من الريف إلى الحضر تحدث استجابة للتفاوت بينهما الناتج عن الانحياز للحضر وظهور فرص عمل أفضل من الريف، وانخفاض معدل الاستثمار في القطاع الصناعي بالريف، مع هبوط أسعار الإنتاج الزراعي وزيادة معدلات الضرائب ونقص المزايا، فضلاً عن زيادة معدلات الاستثمار في المناطق الحضرية وتؤدي هذه العملية إلى اجتذاب القرويين. كما أن فرص التعليم المختلفة متاحة أكثر بالمدن، مع زيادة انتقال العمالة الريفية الماهرة إلى المدن لمزيد من المكاسب والمكافئات، وأدى ذلك إلى زيادة التفاوت داخل القرية بين المهرة وغيرهم، كما أن الهجرات العشوائية إلى المدن من العمال غير المهرة ساعد على ارتفاع أجور العمال الموجودين داخل القرية، وقد سبب ذلك مشكلات نقص في العمالة القروية، ويرى "ليبتون" أن أشكال الهجرة المتطورة تحدث بين القرويين الأحسن حالاً رغم أنهم أصحاب دخول منخفضة (٢٤).

وقد تحمل الريف آثار هذه الهجرات بكل مشكلاتها المؤثرة في البناء الاجتماعي والاقتصادي.

جونسون: **Johnson**

يعتبر "جونسون" من أوائل الذين عدلوا نموذج "تودارو، هاربس" من الناحية النظرية بإدخال متغيرات ظاهرة. لمعدل ارتداد العمال وإمكانية مشاركة العمال الحضر دخلهم مع العاطين من خلال شكل من أشكال شبكة العائلة الموسعة، ومدخل "جونسون" في معادلة "تودارو" الأساسية لاحتمال التوظف متغير حيث يعكس معدل عائد العمل في القطاع الحضري الحديث، كما

يفترض عدم وجود عائد عمالة، فإن معدل التوظف الحضري محدود. ورغم أنه من المحتمل أن تكون الوظائف منخفضة كثيراً في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة، بسبب ندرة فرص العمل في القطاع الحضري وحقيقة أن معظم الأفراد الذين يتركون وظيفة ما يفعلون ذلك فقط وهم يعرفون أن وظيفة أخرى تنتظرهم، فإن إدخال "جونسون" لمتغير عائد العمالة يجعل معادلة الاحتمال لنموذج "تودارو" البسيط أقرب قليلاً إلى الواقع.

بورتر Porter:

يعطي "بورتر" اكتشافاً نظرياً لديناميات نموذج "تودارو"، فهو يحاول أن يوضح أن البطالة الحضرية لا يمكن أن توجد في حالة توازن إذا كان التوظف في القطاع الحضري يزيد بمعدل أسرع من معدل نمو السكان ككل بينما تكون العوامل الأخرى ثابتة، وعلى آية حال، فإن "بورتر" يلاحظ أن تعديله النظري جاء نتيجة ارتفاع معدلات البطالة لفترات طويلة مما يجعلها تضعف معدلات التوازن في المجتمع، ويقرر "بورتر" أنه لو زاد معدل نمو التوظف عدة مرات عن معدل نمو السكان فقد يكون عاجزاً عن الحد من معدل البطالة الحضرية إلى مستوى مقبلو لفترة طويلة، يصعب احتمالها.

باجوات وسرينيفاسان Bhagwati Srinivasan:

يعطي "باجوات وسرنيفاسان" نقداً موسعاً ومع ذلك فهو إيجابي كلية لنموذج "هاريس تودارو" الذي يحدد بعض نقاط ضعفه النظري، ويعدل بعض نتائجه السياسية، خاصة النتائج التي ترتبط بأثر الهجرة والتوظف لبعض برامج إعانة الأجور والإنتاج في كل من المناطق الريفية والحضرية، وعلى وجه الخصوص، فإنهما يوضحان أن نتيجة "هاريس- تودارو" التي مؤداها أن توحيد أعانة أجر حضري مع تقييد الهجرة قد يكون ضرورياً لتحقيق كفاءة إنتاجية على مستوى الاقتصاد ليس صحيحاً حيث يمن تحقيق مجموعة من الخطط الضريبية المرنة أو الدعم، بدون الضرورة إلى القيود العضوية على الهجرة الداخلية (٢٥).

والتفسير النظري في هذا المقام صعب تحقيقه نظراً لبعض المعوقات والمخاطر التي تحيط بالقرى وبعض الأماكن المجاورة للمدن التي يضطر على أثارها ظهور هجرات تقتحم المدن وتسبب مشكلات عددية تناولها أغلب العلماء والمفكرين وطرحوا بدائل وحلول على المستوى النظري.

كوردن وفندلاي Cordon and Findlay:

يرى "كوردن وفندلاي" إدخال تحرك رأس المال بين القطاعين الريفي والحضري استجابة للفوارق في العائد على رأس المال، كما يدرسان الآثار الاستاتيكية المقارنة للنمو الاقتصادي في نموذج "هاريس تودارو" الأصلي والمعدل مع تحرك كامل لرأس المال وبأسعار سلع تتحدد خارجها في إطار اقتصاد مفتوح، ثم يدرسان مضامين السياسة لنموذج معدل ويصلان إلى عدد من النتائج.

وهذا الإطار النظري يحاول تطوير القطاع الريفي بالتساوي مع القطاع الحضري للحد من الهجرة والحد من البطالة الموجودة بالمدن من خلال الاستثمار الأمثل لرأس المال.

فيلدز Fields:

أدخل "فليدز" تعديلات على نموذج هاريس تودارو" وذلك ليس فقط لضبط الأجور كقوة موازنة أساسية في أسواق العمل الحضرية لدراسة أربعة عوامل إضافية في تحديد مستويات التوازن للبطالة الحضرية في الدول النامية ومنها:

أ- وصف أكثر عمومية لعملية البحث عن وظيفة حضرية للساكن الريفي احتمالاً إيجابياً في إيجاد وظيفة حضرية دون أن يهاجر أولا إلى المدنية.

ب- وجود نقص توظيف في القطاع الحضري التقليدي أو "غير الرسمي" لا يمنع العمال من البحث عن وظيفة في القطاع الحديث رغم أن احتمال نجاحهم يكون أقل من احتمال نجاح عامل عاطل مشغول بالبحث عن وظيفة طول الوقت.

جـ- احتمال أن يحصل العمال المتعلمون على معاملة أفضل في العمل بالقطاع الحضري.

د- الاعتراف بعائد العمالة في إطار حضري متعدد الفترات واحتمال حدوث اتجاهات تفاضلية تجاه إعادة المغامرة بين مختلف المهاجرين. ويبين أن كلا من هذه التوسعات الواقعية تتضمن معدل بطالة حضرية منخفضة التوازن أقل من المعدل الذي يتبناه نموذج هاريس – تودارو.

وعلى أساس تحليل " فيلدز" فهو يقترح ثلاث متغيرات أساسية إضافية فيما وراء تلك التي اقترحها "هاريس وتودارو وباجواتي وسرينيفاسان" والتي يمكن أن يكون لها أثر على حجم البطالة ونقص العمالة في الدول النامية، وتشمل هذه المتغيرات:

أ- إنشاء مؤسسات عمالية ريفية وحضرية للحد من حاجة المهاجرين للإقدام على البحث عن وظيفة وتخفيض المشكلات الاجتماعية والبطالة ولزيادة الناتج القومي.

ب- زيادة تعليم قوة العمل قد يكون ذا أثر على الحد من البطالة الحضرية وزيادة الدخل القومي في القطاع الريفي والحضري. ويقل احتمال حصول الأقل تعليماً من المهاجرين على فرص عمل، كما أن "فليدز" لم يضع في اعتباره الأعباء الاجتماعية لزيادة التعليم خاصة في ضوء فرص العمل الضائعة في تحليله.

جـ- يبين فيلدز، أن زيادة قليلة في عدد الوظائف له أثر نسبي أكبر على استئجار العمل ويغري بحدوث هجرة ريفية – حضرية ويزيد معدل البطالة (٢٦).

وفي حقيقة الأمر فإن بعض الحكومات، خاصة حكومات العالم الثالث التي تميل بشكل كبير إلى طرد العاطلين وغير المرغوب فيهم خارج البلاد، كما ينظرون إلى تدفقات الأفراد من جانب، والتدفقات التكنولوجية، على الجانب الآخر، باعتبارها متكررة، نتيجة لذلك، فإنهم يزعمون أن حق الدول المتقدمة في التصدير إلى بلادهم مرهون بحق العالم الثالث في تصدير مشكلاتهم البشرية إلى العالم المتقدم، وفي الآونة الأخيرة، أكد خبير الهجرة المكسيكي "جورج بوستمانتي Jorge Bustamante على أن العمال المكسيكيين يجب أن يتمتعوا بنفس حرية رأس المال الأمريكي في الانتقال بين البلدين، ويرى أنه عندما تبدأ تدفقات الهجرة، فإنها تكتسب استمرارية ذاتية ويصعب إيقافها أو السيطرة عليها، وينعكس ذلك في اختيار المهاجرين لوجهتهم الذي يوجه القادمين الجدد إلى نفس الأماكن التي ذهب إليها أصدقاؤهم وأقاربهم وهذه الخواص من شأنها أن تخلق مجموعة مشتركة من المشكلات لصانعي السياسة، حيث يحاولون حسم، أو تلافي الاضطراب السياسي الناتج وحتى في المراحل الأولى للتوسع. فإن التدفقات العالمية تقلل قدرة الحكومة على التحكم في أمور المجتمع، وبمرور الوقت يصبح للتدفقات العالمية آثار فائض كبير، وغالباً بأشكال غير متوقعة (٢٧).

والملاحظ أن الهجرات العالمية أصبحت مشكلة للعمالة التي تبحث عن عمل والدولة المستقبلة لهذه العمالة نظراً لسيادة البطالة العالمية في الدول المتقدمة والنامية، كذلك فإن الهجرات الداخلية للعمال تسبب خلخلة في منطقة الطرد وتزاحم في منطقة الوصول.

ومما يؤدي ذلك أن هناك بعض الأفكار النظرية النقدية الحديثة التي تناولت الهجرة في إطار هذا السياق ومنها دراسة عن "مقدمات ونتائج الهجرة الداخلية للعمال" عام ١٩٩٨ قام بها Mccarthy gerorge والهدف منها دراسة اقتصاديات الهجرة الداخلية، من خلال التركيز على دراسة الاختلافات بين دراسة الهجرة على المستويين الجزئي، الفردي، والكلي، الجماعي، ووجهة النظر إن ديناميكيات سوق العمل قضت على الفجوات، السكانية، الجنسية أو الفجوات

الأخرى الخاصة بالأجور، ويقترح أن الخلل الذي يصيب السوق وتنافر قوة العمل فيما يتعلق بالعوامل الملحوظة وغير الملحوظة التي تمتد لكي ترقي السلوك الجزئي، والذي لا يتمشى، بشكل عام، مع السلوك اللازم للقضاء على فجوات الأجور وتم التعبير عن توحيد العوامل في الاختيار الذاتي الذي يمن أن يرقى التقارب أو التباعد بين الأسواق، من خلال جماعات الجنس أو أي مجموعة فرعية لقوة العمل والدراسة لقرار الهجرة يوحي بعدة نقاط هي:

١- هناك تأييد بأن قوة العمل ليست متجانسة فيما يتعلق بالهجرة وتحديد الأجور.

٢- إن البطالة تلعب دوراً كبيراً في حفز قرار الهجرة أكبر من الفرق في الأجور.

٣- إن المهاجرين وغير المهاجرين جماعات مختلفة في ضوء تحديد الأجور. وعندما يتم اختيار الفرد في مجموعة مهاجرين، فإن الفرد يصبح أكثر احتمالاً للهجرة مرة أخرى.

وتختتم الدراسة النظرية بمناقشة العامل البيئية التي يتم تجاهلها باستمرار في المناهج الاقتصادية والاجتماعية (٢٨).

كما هناك دراسة عن "الهجرة الداخلية للسكان المولودين بالخارج في الولايات المتحدة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ "المهاجرون الدائمون" عام ١٩٩٧ قام بها Henning Sabine بالولايات المتحدة الأمريكية، وتهدف هذه الدراسة إلى: التركيز على جغرافية السكان لعشرة مجموعات مهاجرين رئيسية في الولايات المتحدة وتقسيم المولودين بالخارج حسب محل الميلاد والجدود والمولودين بالبلد حسب الجدود ويسمح بالتركيز على الهجرة بين نفس المجموعات من الجد، مولود بالخارج والمولود بالبلاد. ويكشف تحليل أنماط الهجرة والتوزيع المكاني باستخدام أسلوب محاسبي للهجرة أن جغرافية السكان لكل المولودين بالخارج مختلفة عن جغرافية السكان لكل المولدين محلياً، ورغم أن المجموعات المختلفة لديهم انحيازات هجرة اتجاهية مختلفة، فإن السكان من الأسلاف لديهم أفضليات مماثلة. نتيجة لذلك يمكن ملاحظة سلوكيات طبقية جديدة. وبالتركيز على محددات تدفقات الهجرة الدولية من رأس المال البشري ومن منظور نظرية الشبكات تبين أن السكان من نفس السلالة، المواليد بالخارج والمواليد المحليين يتصرفون طبقاً لهذه النظرية. وعند مقارنة المواليد الأجانب من نفس الأسلاف بالمواليد المحليين فالملاحظ أن معظم السكان يستجيبون بطريقة واحدة لعوامل معينة خاصة بالأصل، مثل تركيز المحلية، نمو المكاسب وأي مزايا عند اتخاذ قرارات الهجرة، ومن ناحية أخرى، فإن المولود بالخارج من نفس السلالة، بالنسبة للمولود محلياً من نفس الجد، يستجيبون للإقامة في كاليفورنيا، الطلاقة في اللغة، وتقسيم المواليد بالخارج حسب مجموعة التسجيل يبين أن مدة السكن يمكن أن تكون ذات تأثير على عوامل تشكيل قرارات الهجرة، وعلى وجه الخصوص فإن جماعات المهاجرين الجدد يتصرفون بشكل مختلف وفي ضوء ارتفاع عدد المولودين بالخارج الذين يعيشون في الولايات المتحدة، فإن الزيادة المتوقعة مستمرة، كذلك فإن التنوع الخاص بمحل الميلاد ازداد بشكل واضح، وعليه أصبحت جغرافية السكان للولايات المتحدة أكثر تنوعاً، مما يشير نحو تقسيمات سكانية أكبر وإقليمية في السنوات القادمة. وسوف تتعدد هذه الأنماط بالتأثير المستمر للشبكات الناشئة بمجموعات الدخول السابقة والتي يعاد إنشاؤها بواسطة المهاجرين الجدد، والاستثمارات في مهارات رأس المال البشري من خلال موازن التطورات ويمكن أن يؤدي فيما بعد إلى عدد أقل من التقسيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاختلافات بين الأجزاء المختلفة للبلد (٢٩).

أما عن دراسة "آثار الهجرة داخل المقاطعات في جنوب الولايات المتحدة" عام ١٩٩٧ قام بها Murrie David والغرض من الدراسة هو التعرف على نتائج الهجرة داخل المقاطعة في الجنوب الغربي من الولايات المتحدة، ويوجد نموذجان بديلان لمواجهة نتائج الهجرة أ- النموذج الكلاسيكي الجديد ب- نموذج السببية التراكمية ويتضمن النموذج النيوكلاسيكي أن الهجرة قوة للتقريب بين الدخول الفردية في المقاطعة، ولكن نموذج السببية التراكمية يتضمن أن الهجرة يمكن أن توسع

التفاوتات في دخول الأفراد في المجتمع. وتم ابتكار طريقة ذات بعدين لتحديد أي النموذجين يعتبر وصفاً أكثر دقة لنتائج الهجرة وتحدد عدة طرق منها:

أ- طريقة تخصص وتقدر محددات لمعادلة الهجرة.

ب- طريقة تقدر معادلة الهجرة.

جـ- طريقة معادلة نمو الدخل الفردي لتأكيد نتائج الهجرة.

وهناك ثلاثة استخلاصات تستمد من الدراسة الأولى أن النتائج التجريبية لمحددات معادلة الهجرة تبين أن الأفراد الحاصلين على درجة جامعية كانوا ينجذبون للمقاطعات ذات الدخول المرتفعة وعلى ذلك فلم تستطع النتائج تحديد ما إذا كان الأفراد في المدرسة الأقل من العليا، وبعض الكليات ينجذبون للمقاطعات ذات الدخل المرتفع. ونتيجة لذلك، فإن الهجرة الصافية لحاملي الشهادات الجامعية تم تحديدها كمتغير مستقل في نتائج الهجرة، ثانياً فإن الدراسة تجد الدعم للتقارب بين المقاطعات، والمقاطعات الغنية في الأساس من حيث دخل الفرد نمت بشكل أبطأ من نمو المقاطعات الفقيرة في الأساس مما يؤيد مضمون النموذج الكلاسيكي الجديد، ثالثاً أن الدراسة لم تستطع أن تقرر بشكل قاطع أي النموذجين بشكل وصفاً أكثر دقة لنتائج الهجرة داخل المقاطعات، وإن عجز الدراسة عن تأكيد آثار الهجرة يمكن أن تنبع من ، الديناميات الكافية لاقتصاد الجنوب الغربي ونضج اقتصاد الولايات المتحدة (٣٠).

كما توجد دراسة عن "مكاسب المهاجر، اللغة والموقع، الرجال الهايتيين، الكوبيين والجاميكانيين في الولايات المتحدة وكندا" عام ١٩٩٨ قام بها Tovssaint Maude، وتعتبر هذه الدراسة تحليلاً نظرياً وتجريبياً لهجرة جماعات كاريبية وعرقية مختلفة من المهاجرين، وهي تطور استخدام مفهوم النمو الداخلي endogeneity بين الحصيلة اللغوية، والتركيز العرقي والمكاسب لتحليل التكيف مع سوق العمل للمهاجرين في بلد المهجر. وتم عمل تحليل منظم لخواص الرجال المهاجرين من هايتي، كوبا وجامايكا والعائدين إلى هجرتهم في كل من مناطقهم. وتم اختيار النظرية باستخدام إحصاء الولايات المتحدة لعام ١٩٩٠ للسكان، كما استخدمت بيانات إحصاء السكان في كندا لعام ١٩٩١ لأغراض مماثلة، ويوضح التحليل أهمية رأس المال البشري مثل التعليم، اللغة، بالنسبة للمكاسب ولاختيار الموقع في الولايات المتحدة وكندا. وتختلف العائدات النسبية لعوامل رأس المال البشري بين المجموعات الثلاثة، وآثار التعليم على المكاسب والتدريب أثناء العمل لمن يعيشون في بيئاتهم العرقية وبالنسبة للمهاجر بشكل عام، فإن المكاسب تكون منخفضة في منطقة ذات تركيز عرقي، خاصة بين ذوي المهارات الكبيرة القابلة للانتقال. وهذه النتيجة ثابتة بالنسبة للرجال الهايتيين، الجامايكانيين فضلاً عن الرجال الكوبيين (٣١).

ويلاحظ أن دراسة "فروق الدخل بين المهاجرين وغير المهاجرين: أدلة من الدراسة المسحية للهجرة القومية الكورية" عام ١٩٩٦ والتي قام بها Choi Byoung، وتهدف هذه الدراسة التعرف على العوامل التي تحدد الكيان الاقتصادي للمهاجرين من منظور ثلاث نظريات هي:

أ- فرص الوصول المتأخرة.

ب- نموذج الهجرة الحضرية الاقتصادية المزدوجة.

جـ- نموذج الرضا عن السكن والتكيف، وتم تحليل الدراسة المسحية للهجرة الكورية عام ١٩٨٣.

وتمثلت الأهداف الأساسية لهذه الدراسة في قياس آثار الهجرة على الدخل فيما يتعلق، وقت الهجرة – تجربة الهجرة – مدة السكن بعد الهجرة – اتجاه الهجرة – المستوى التعليمي للتحصيل، أنشطة العمل، الرضا عن السكن- التفاعل. ولفهم هذه الآثار تم تطبيق إجراء خطوتين

الأولى – تم إجراء تحليل التباين لتحديد هذه الآثار والتفاعلات الدالة، ثانياً- تم تحليل كل الآثار الدالة بشكل فردي لتحديد الإسهام النسبي لكل مستوى في الدخل وثمة نتيجة تمثلت في أن المهاجرين يتمتعون بمستوى أعلى من الدخل من غير المهاجرين، كما أن مستوى التعليم ونوع النشاط الاقتصادي لهم مع الهجرة أثار تفاعلية على الدخل، والأفراد الذين كانوا أصحاب أعمال كان لديهم مستويات أعلى من الدخل ممن كانوا موظفين أو أعمال حرة. وبدا الرضا عن السكن غير ذي أثر على سلوك توليد الدخل، وتوحي النتائج بالحاجة إلى المزيد من البحث لتحديد الآثار الكلية لتجارب الهجرة على الدخل، بالإضافة إلى أثر الفروق الحضرية الريفية على فرص إنتاج الدخل (٣٢).

ومعظم هذه الدراسات تحاول الكشف عن علاقة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بالهجرة والمؤثرات الدافعة للمهاجرين وكيفية الحصول على دخول مرتفعة والظروف الاجتماعية والقيمية الحالية للمهاجرين في بلاد المهجر. وفي ضوء التحليلات النظرية للهجرات يمكن التعرف على بعض النظريات الاجتماعية التي تؤكد على دور الجماعة الاجتماعية والأسرة في استمرار الهجرة أو تقيدها ويمكن عرض بعض النماذج ومنها:

نظرية الشبكات الاجتماعية Social networks:

إن تعدد أبعاد التحليل لفهم الهجرة الدولية يؤكد على دراسة الشبكات الاجتماعية خاصة منذ الثمانينات، فإن ظهور بحوث الجماعات نظريات رأس المال الاجتماعي أدت إلى الاهتمام بالشبكات الاجتماعية التي ينشئها المهاجرون وجماعاتهم للتعامل مع الهجرة والاستيطان.

وقد فسر Ronald skeldon أن التفاوتات الاقتصادية وحدها لا تستطيع أن تفسر تدفقات الهجرة، ولكن مع مستوى معين من الفقر، كانت الهجرة أكثر احتمالاً للحدوث إذا وجدت الشبكات الاجتماعية التي تربط المنطقة الأصلية ببلاد المهجر بالفعل، وقد جعل ذلك نقطة في التحليل الكلي للعلاقات بين الهجرة والتنمية، كما أشار Edward Taylor أن تحليل أبعاد الأسرة والجماعة أدى دوراً هاماً في الاقتصاديات الجديدة لهجرة العمال، كما عزز فهم السلوك الاقتصادي الذي يكمن خلف اتخاذ قرار الهجرة واستخدام التحويلات. والشبكات الاجتماعية ذات أهمية في فهم أشكال الهجرة التي تحدث خارج القنوات الرسمية، وتتأثر كل من الهجرة غير المنتظمة من أجل العمل وتدفقات طالبي اللجوء السياسي بقوة الشبكات الاجتماعية التي يطورها المهاجرون وجماعاتهم لزيادة أمنهم ورفاهيتهم في ظروف عكسية، كما أن المهاجرين العائدين في الاندماج من جديد في الجماعة الأصلية، وفي إنشاء أساس اقتصادي جديد لأنفسهم يعتمد في الغالب على قدرة المهاجرين على الحفاظ على الروابط الاجتماعية والثقافية وهم في الخارج (٣٣).

والشبكات الاجتماعية هي مبادرات على المستوى الاجتماعي يمكن أن تعوض العجز أو التناقضات في الإجراءات الرسمية، ومن ثم تتيسر عملية الهجرة وتتحسن الظروف بالنسبة للمهاجرين، وعلى الجانب الآخر فإن الشبكات الاجتماعية يمكن أن تحدد السياسات الرسمية وتؤدي إلى التحكم في تدفقات الهجرة، وهذا هو الحال على وجه الخصوص عندما تتحول الشبكات الاجتماعية إلى شكل بديل ومنافس من أشكال التنظيم المؤسساتي: صناعة الهجرة مع مجموعة المجندين التجاريين غير الرسمية، ووكلائها، ومعظم صناعة الهجرة قانوني ومستعدة للتعاون مع الحكومات، وأصحاب الأعمال والمهاجرين في تنظيم الهجرة، ولكن توجد عناصر تستفيد من استغلال المهاجرين وانتهاك اللوائح الوطنية، ويعتبر تهريب المهاجرين جانباً غير مقبول من صناعة الهجرة، وهذه العناصر يمكن أن تكون ذات جذور في الشبكات الاجتماعية ولكنها تشكل جزءاً من الاقتصاد الإجرامي المزدهر الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من العولمة. ويلاحظ أن الحكومات تجاهلت دور الشبكات الاجتماعية في عملية الهجرة، الأمر الذي أدى إلى

ظهور حركات غير منظمة وسوء استغلال الضعفاء، ولكن سياسات الهجرة والاستيطان يجب أن تراعي قوة النشاط الاجتماعي والجماعي الذي يتطلب سياسات تراعي الواقع الاجتماعي وتحمي الحقوق الإنسانية لكل مهتم بعملية الهجرة (٣٤).

وقد أشارت دراسة قام بها لبيب لويزة (٢٠٢٠) بأن نظرية الشبكات الاجتماعية Social Network Theory تفسر أيضاً مفهوم الهجرة العائدة، تفسيراً مختلفاً يعتمد على الروابط الاجتماعية، فهي تفترض احتفاظ المهاجرين العائدين، بصلات وعلاقات قوية مع أماكن استقرار سابقة في بلدان أخرى، هذه الروابط تعكس تجربة الهجرة وتمكن من تسيير مبادرات العائدين في بلد المنشأ من خلال توفير الموارد اللازمة لتأمين العودة بواسطة أنماط من العلاقات الاجتماعية الشخصية التي قد تستمد من الخبرات السابقة للعائدين، وتسهم تلك الشبكات الاجتماعية في توفير الموارد والمعلومات، لذلك فإن تكوين الروابط الاجتماعية هو أمر بالغ الأهمية لدراسة الأسس التي تحدد وتحافظ على الصلات عبر الحدود، غير أن التجارب المستمدة من الخبرات السابقة للمهاجرين العائدين وحدها، والتي تفسر مبادرات العودة يلعب فيها رأس المال الاجتماعي دوراً كبيراً في هذه الحالة يتمثل في تحريك رغبة العودة لدى المهاجر (٣٥).

ويسهم ظهور الشبكات الاجتماعية في تفسير السبب الذي يجعل تدفقات المهاجرين ذاتية الدعم بعد فترة من الزمن، وتستمر غالباً بعد اختفاء الحوافز الاقتصادية الأصلية للإحلال العضوي، والتركيبات الاجتماعية المصغرة التي يخلقها الأفراد طول الوقت تكون ذات مرونة وتؤدي إلى نتائج تختلف عن النتائج التي تنبأت بها المتغيرات البنيوية الكلية، وهي تعلل على وجه الخصوص تدفقات المهاجرين الدائمة من بعض الجماعات.

ولقد تم استخدام مفهوم الشبكات الاجتماعية في دراسات عن كل من الهجرات الدولية والمحلية فقد استخدمه Anderson كأليه في تفسير هجرة البرتغاليين إلى تورينو، كما فسر Lomnitz في دراسته عن مدينة الأكواخ الواقعة على أطراف مكسيكو سيتي، الشبكات الاجتماعية بشكل واضح باعتبارها عملية أساسية تحدد الهجرة على نطاق واسع من المناطق الريفية البعيدة وفرص بقاء المهاجرين في المدينة. وربما تكون هذه الدراسة أشمل تحليل وصيانة شبكات المهاجرين ووظائفها المتعددة في دعم الهجرة عبر مسافات طويلة (٣٦).

وهناك دراسات عديدة اعتمدت على هذه النظرية باعتبارها مفسراً للهجرات من خلال الدعم والمساعدة من الجماعة والأسرة ومن بين هذه الدراسات "الهجرة العائلية القديمة وكيان الذرية في سن النضج" عام ١٩٩٧ وقام بها "ميرز سكوت" Myers Scott وتعتمد هذه الدراسة على منظور الجماعة من خلال الضغط والمسايرة لتطوير إطار لازم لدفع البحوث المتعلقة بنتائج هجرة العائلة، واستخدام مجموعة بيانات ممثلة قومياً، بين الأجيال وجمعت المعلومات عن بيئة العائلة من والديهم عام ١٩٨٠، ١٩٨٣، ١٩٨٨، ١٩٩٢ ومعلومات الكيان من الذرية عام ١٩٩٢ بعد أن وصلوا إلى سن النضج للقول بأن آثار هجرة الأسرة لا يمكن أن تمتزج بالشكل الصحيح دون الاهتمام ببيئة الأسرة وعمليات الاختلاط، وتوصى النتائج بأن الهجرة ليست وحدها مدمرة ولا مفيدة بل تعتمد على نوع الحركة، وبيئة الأسرة التي تحيط بالحركات المحلية بشكل عام من خلال التكامل الاجتماعي ولكن بمستويات دنيا من علاقات الوالدين بالأبناء، كما تظهر الصراعات العائلية خلال وظائف الانتقال للحد من الارتباك المرتبط بالانتقال (٣٧).

والحياة العائلية تمثل عملية أساسية في تطور الهجرة أو خفضها وفقاً لمدى تقبل العائلة ظروف المهاجرين والأحوال الاجتماعية والاقتصادية عند محطة الوصول.

نظرية التفاعل والنسق الاجتماعي في الهجرة

Migration as Interaction of Societal Systems:

تقوم هذه النظرية على أن الهجرة عملية لها خواص مختلفة طبقاً لمستوى النظام الذي تحلل بمقتضاه، وهناك خاصية تركز عليها هذه النظرية، هي أن الهجرة تنتج عن توترات بنيوية وعدائية، وأنها عملية يتم بها تحويل التوترات ونقلها، وعلى المستوى الفردي، يمكن تصور الفكر النظري لهذه النظرية، في ضوء حالتين:

١- قد يكون لدى الفرد تصور متوازن للوضع الاجتماعي داخل نظام مجتمعي، ولكنه قد يتعرض للتوتر لأنه عضو في نظام سلطة ضعيف، وفي هذه الحالة يمكن أن يتخلى الفرد عن وضع عضوية النظام ويهاجر إلى نظام آخر ذي عجز أقل في السلطة.

٢- يتعرض الفرد لتوتر عدائي يمكن ألا يرجع للوضع الخارجي للنظام، بل للوضع الداخلي الراهن. وإذا نظر الفرد إلى خفض التوتر داخلياً فإن فرص تحقيق الهجرة تكون أفضل ... وتنظر النظرية على المستوى المجتمعي للمهاجرين كبند من بنود التبادل بين النظرية، ومن أجل تحليل كامل للهجرة في إطار النظام الاجتماعي بالإضافة لدراسة الفرد، فإن ذلك يتفق مع المجتمع العالمي الذي ينتمي إلى نظام اجتماعي محدد تكمن فيه فرص الحد م نالتوتر من خلال الهجرة أو استدام الهجرة كوسيلة لسياسة إدارة التوتر، وتعتمد ليس فقط على الظروف الداخلية للنظام وعلى وضع النظام في إطار السياق العالمي الخارجي، ولكن على التوزيع العالمي للنظم الاجتماعية عبر الخطوط العالمية الملائمة للهجرة كذلك فإن النظم الاجتماعية للأفراد تختلف وفقاً للظروف الجديدة في بلد الهجرة وهي إما الحد من التوترات أو زيادتها من خلال الهجرة، ويلاحظ أنه كلما زادت المسافة البنيوية في النظم الاجتماعية الأخرى انخفضت فرص الحد من التوتر من خلال الهجرة، بالإضافة إلى ذلك فإن المسافة البنيوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً في الغالب بالمسافة العضوية بحيث يمكن أن يتفاعل كلاهما فيما يتعلق بتأثيرهما على الهجرة، ويمكن رصد بعض عناصر النظرية فيما يلي:

أ- **الهجرة والحد من التوتر:** تتناول هذه الفكرة تفسير الهجرة في ضوء التفاعل الاجتماعي الذي يعمل على الحد من التوتر في نسق الهجرة. فإذا كان فاعل القوة في النسق الاجتماعي غير قادر على ضبط الإجراءات الداخلية والحد من التوتر والمشكلات فإن هذا يؤدي إلى هجرات فردية، والهجرة يمكن أن تدفع فاعل النسق إلى تغيير سياسة المجتمع، وإذا كان التوتر في النسق لا يستطيع تغييره الفاعل السياسي، فإنه يمكن القول بأن الحد من التوترات يكون من خلال الهجرة كأحد مطالب التغيرات الاجتماعية الداخلية في أي مجتمع يشهد هذه الظروف، وبهذا تتحسن ظروف المجتمع والفرد باعتباره وحدة أساسية فنية. وبالنسبة للمهاجرين الذين يتعرضون لتوتر عدم التوازن، فإن الحد من التوتر يكون ممكناً في حالة تصورهم لوضعهم في الهجرة أو الاقتراب من التوازن وفي حالة فشل المهاجر في هذا فإنه يحول التوتر ويمكن أن يحدث ذلك إذا كان الوضع المهني أو مستوى الدخل غير كاف (٣٨).

ب- الهجرة وتراكم التوتر: وقد بينت الدراسات التي تم إجراؤها على بلاد الاستيطان التقليدية (مارك فيلر) أوروبا (جرسون دومرنيك)، اليابان (هيروشي كوماي) وماليزيا (عزيزة قاسم) في حالة هجرة العمال وتكوين مجتمع يعارض السياسات الرسمية والمعتقدات السائدة عن طابع الهجرة، فقد كشفت الدراسات اتجاهات غير موقعة نحو الاستيطان في بعض قطاعات السكان المهاجرين ومعرفة عمليات تهميش المهاجرين اجتماعياً واقتصادياً كذلك فإن الثقافات التي يحملها المهاجرون تتعرض لهجوم وتظهر مشكلة تطويع النماذج الثقافية والبيئة مع الظروف الجديدة (٣٩).

ويمكن أن تؤدي الهجرة إلى زيادة وظهور توترات جديدة بين السكان الوطنيين باختلاطهم مع المهاجرين، كذلك فإن نمط الهجرة اللامركزية التي حدثت، تعني دخول المهاجرين أدنى المواقع في نظام الطبقات في المهجر، مما يخلق فئة اجتماعية جديدة تتضمن تحت الطبقة الدنيا

للسكان الوطنيين، والفئة الجديدة لديها فرص قليلة للحراك الصاعد، نتيجة الهجرة اللامركزية التوتر الذي يصيب المجتمع والأفراد. وقد يحدث التمييز في الهجرة على أسس عرقية الأمر الذي يسهم في خفض فرص الحراك الصاعد للمهاجرين، ونتيجة لذلك فإن التوتر بين المهاجرين يكون واضحاً بشكل فردي ثم يتحول إلى الشكل الجماعي (٤٠).

وتنطبق النظرية على موقف تتدفق فيه الهجرة من بيئة ذات وضع مجتمعي منخفض وتوترات بنيوية مرتفعة إلى بيئة ذات وضع مجتمعي أعلى وتوترات بنيوية أدنى، وتفترض أنه بهذا الشكل تنتقل التوترات من بيئة الهجرة إلى بيئة هجرة أخرى، بمعنى آخر، فإن بيئة الهجرة، التي تنقصها الإمكانيات الأخرى (التنمية الاقتصادية) تؤدي إلى إبطاء زيادة التوترات البنيوية (نقص القوة) بتصدير التوتر، والنظم ذات التوترات المنخفضة تمتص الهجرة، وبذلك تبني توترات جديدة يمكن عندئذ أن تتحول جزئياً إلى تنمية. وهكذا يوجد فرق في التنمية بين البلاد المعنية، حيث تمثل بيئة الهجرة مرتبة أعلى من مرتبة بيئة النزوح، التي تعني انخفاض مرتبتها، وانخفاض المشاركة في القيم المقررة والمحققة، والمرتبة العالية لبيئة الهجرة تعني ارتفاع الأوضاع، مثل الدخل، والتعليم، التحضر، والتي تعني بدورها زيادة الإمكانيات البديلة للمهاجر وهكذا، فإن بيئات المهاجرين تتمتع ببنية توظيف مرتفعة نسبياً ذات عدد كبير من المواقع في المراتب الوسطى والعليا، وفي نفس الوقت فإن عددا قليلاً من أعضاء الطبقة الوطنية الدنيا يعملون في الفروع القليلة من القطاع الاقتصادي الصناعي "المنسوجات، البناء، الصناعة التي تتمتع بدرجة من التحديث" (٤١).

وتربط هذه النظرية بين الهجرة وحالات التفاعل الاجتماعي وتأثيرها على النسق المجتمعي وتفسر حالات النزوح من المناطق المنخفضة اقتصادياً والتي تشهد معدلات من التوتر وتصديرها إلى الدول المستقبلة وتشكيل جماعات من الطبقات الدنيا والتي تصارع من أجل الحراك في بلاد الهجرة.

نحو نموذج اقتصادي حديث لفهم الهجرة:

حتى وقت قريب، كانت البحوث المتعلقة بالهجرة في البلاد النامية يسيطر عليها الجغرافيون والاجتماعيون وكان رجال الاقتصاد يفضلون تجاهل مشكلات الهجرة والبطالة مع العمل داخل حدود النماذج التقليدية، النيوكلاسيكية ذات مضامينها التلقائية لآليات ضبط الأسعار، كما أن الفهم الجيد لمحددات الهجرة والفرص الاقتصادية يعتبر أساساً لأي تحليل لمشكلات التوظف في العالم الثالث، فلكي تنجح السياسات الحكومية في تخفيض حدة مشكلة البطالة يجب أن تبني على معرفة بعملية الهجرة. كما أن العوامل التي تؤثر في قرار الهجرة مختلفة ومعقدة، ونظراً لأن الهجرة عملية انتقالية تؤثر على الأفراد ذوي الخواص الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية، والديموغرافية، لذلك فهناك بعض العوامل المؤثرة على الهجرة والمتغيرات الاقتصادية هي:

١- العوامل العضوية، بما فيها أخطار المناخ والفيضانات والجفاف والمجاعة التي ترغم الأفراد على البحث عن بيئات معيشة بديلة.

٢- العوامل الاجتماعية، بما فيها رغبة المهاجرين في تحطيم القيود التقليدية والبحث عن أماكن أفضل.

٣- العوامل الديموغرافية، بما في ذلك انخفاض معدل الوفيات وما يصاحبه من ارتفاع معدلات النمو السكاني في الريف مما يؤدي إلى الارتفاع السريع للكثافة السكانية.

٤- عوامل ثقافية وتشمل وجود علاقات العائلة داخل الموطن الجديد والتي توفر الأمان المالي للمهاجرين.

٥- عوامل الاتصال، الناتجة عن تحسن نظم التعليم ووسائل الإعلام وتأثيرها على المهاجرين وأساليب عملهم (٤٢).

وفي أفريقيا كانت الهجرة عاملاً مسيطراً حيث كان المهاجرون من مختلف مستويات الدخل يبحثون عن وظائف قصيرة المدى، ومع ظهور القطاع الصناعي الحديث في معظم المناطق الحضرية، حظيت الأصول المالية للمهاجرين من المناطق الريفية بأهميته، على الأقل بمقدار ما يستطيع الأفراد ذوي الموارد المالية الضخمة أن يعيشوا أطول أثناء البحث عن وظيفة حضرية، وهكذا يبدو أن المهاجرين الريفيين يأتون من طبقتين اقتصاديتين: أ- فقراء جداً، فلاحين معدمين وأميين يتدفقون إلى المدن أو نحو مناطق ريفية ب- العمالة الماهرة الذي ينجذبون إلى المدن الكبيرة بفضل الفرص الاقتصادية الجذابة (٤٣).

وخلال الأعوام الخمسة عشر الماضية، مرت معظم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي O.E.C.D أولاً بفترة نمو اقتصادي نشيط حتى أواخر الثمانينات مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة رغم ذلك في بلدان معينة. وثانياً بفتور في بداية التسعينات ناتج عن تدهور الاقتصاد وزيادة البطالة، وتحسن الموقف بعد عام ١٩٩٣ وعلى أية حال، فإن تدفقات الهجرة لم تتبع من تلك الاتجاهات الدورية ولكن من خلال اللجوء السياسي، كما أن الظروف الاقتصادية المتغيرة وزيادة شدة حركات الهجرة ودخول أفراد أسرة المهاجر المستوطن بالفعل في البدل المضيف إلى سوق العمل، وكان لهذا نتائج على توظيف الأجانب خلال الأعوام الأخيرة من خلال تعرضهم للبطالة بالمقارنة بالوطنيين (٤٣).

والهجرة من المنظور الاقتصادي تسبب مزيداً من المشكلات للدول المستقبلة وتحملها أعباء كثيرة مما اضطر كثيراً من دول العالم إلى إغلاق باب الهجرات إلى في حدود بسيطة ولتخصصات مطلوبة، إلا أن حالات اللجوء السياسي ما زالت مستمرة في بعض دول أوروبا، كما أن الهجرات المحلية بدأت كثير من الدول تقيدها نظراً لحدوث بطالة في المدن.

تحليل الهجرة في ضوء النموذج الاجتماعي النفسي الحديث:

ويمكن التعرف على النموذج الاجتماعي النفسي من خلال التطبيقات النظرية في ضوء دراسة "صنع قرار الهجرة الدولية، مدخل اجتماعي نفسي على المستوى الكلي" عام ١٩٩٦ قام بها Lai-Chienping، وهذه الدراسة توسع تطبيق نموذج توازن الإشباع Satis Faction Balance لصنع قرار الهجرة الدولية. ويفترض نموذج تكاليف ومزايا الهجرة، حيث إن الهجرة تكون دائماً سلوكاً مفروضاً، أي أن المهاجر المنتظر يتخذ قراراً واعياً بالهجرة أو عدم الهجرة من خلال عملية لوزن النتائج المدرة وتقييمها. وتؤكد نظريات الهجرة الحديثة أهمية قرار الهجرة للأفراد والعائلات عندما يحاولون الحصول على ق در كبير من التحسينات في مستوى المعيشة والانتقال لجعل حياتهم افضل، ومن خلال مناقشة ومقارنة قواعد القرار بالنسبة للهجرة الدولية، وفي ضوء البيانات على المستوى الكلي التي تستخدم البلد كوحدة تحليل، فإن البحث يوضح بأن قرارات هجرة الأفراد تبين على نسبة القيمة النسبية للانتقال للخارج إلى القيمة النسبة للبقاء، كما توضح وق ذلك بأن المزيد من البحوث عن الهجرة يجب أن يتناول دور العواطف، والقيم، والمعتقدات، والأداء، أو المعايير الاجتماعية في سلوك صنع القرار المعقد (٤٤).

وهناك دراسة أخرى عن: ارتفاع الأمراض النفسية بين المهاجرين الإيرلنديين تحليل معرفي: عام ١٩٩٦ قام بها "جنس إيدن Jones Aidan" وذلك للتعرف على المعدلات المرتفعة للمرض النفسي للأفراد الأيرلنديين ظاهرة ملحوظة لأكثر من شهر، علاوة على ذلك فإن معدلات العلاج للمرض العقلي المشخص بين المهاجرين الأيرلنديين في إنجلترا وويلز أعلى مما لدى أي سكان آخرين. ومن الملاحظ أن النظريات المعاصرة في محاولتها لتفسير العلاقة بين الهجرة والصحة العقلية. ومرة أخرى فإن الطب النفسي، الذي ينشئ مدخلاً بيولوجياً محدداً لبحوث

الصحة العقلية. ويقدم أملاً قليلاً لتطوير آخر نظرية مرجعية أكثر ملاءمة. وهذه الدراسة تضع المرض النفسي الأيرلندي في إطاره الاجتماعي وتطور نموذجاً تفاعلياً أكثر ملاءمة للدراسة وتفسيراً للصحة العقلية للمهاجر (٤٥).

وهناك دراسة أخرى عن: "الغرباء في الوطن الأم: الهجرة، الهوية العرقية والتكيف النفسي للأقلية من المهاجرين اليابانيين الجدد" عام ١٩٩٦ وقام بها Tsuda Takeyuki ويهدف هذا البحث إلى التعرف على التكيف العرقي للبرازيليين- اليابانيين الذين كانوا يمثلون هجرة عائدة لليابان في السنوات الأخيرة كعمال مهاجرين غير مهرة، ورغم أنهم يابانيون في الأصل فإن البرازيليين واليابانيين يعاملون كأجانب في اليابان بسبب الخواص الثقافية البرازيلية والتعريفات العرقية الضيقة لما يشكل كونهم يابانيين. نتيجة ذلك، فقد أصبحوا أقلية يابانية جديدة يقدر عدد سكانها ما يقرب ٢٢٠٠٠٠، مما يجعلهم ثاني أكبر مجموعة مهاجرين في اليابان، وتكشف الدراسة العوامل المختلفة التي سببت هجرتهم العائدة حيث جاءت من منظور نظرية نظم الهجرة، كما تتناول الدراسة النتائج العرفية لهذه الهجرة العائدة بدارسة أثرها على وضع الأقلية والهوية العرقية للبرازيليين اليابانيين، ورغم أنهم أقلية إيجابية في البرازيل الذين يحظون بالاحترام بسبب وضعهم الثقافي والاجتماعي المرتفع ويحافظون على هويات قوية كأعراق يابانية عندما يهاجرون لليابان، ويصبحون "أقلية سلبية" تتعرض لمقدار معين من الانحياز العرقي من جانب اليابانيين، وفي اليابان، يواجه البرازيليون اليابانيون عدداً من الضغوط الاجتماعية الثقافية السلبية التي ترتبط بوضع الأقلية، الذي يشمل الرفض العرقي والمعاملة كأجانب، الانحياز، والتمييز، الفروق الثقافية مع اليابانيين، التطلعات المحيطة من العالم الأول، وهبوط في الوضع الاجتماعي، نتيجة لذلك فإن قرابتهم العرقية السابقة نحو اليابانيين يضعف تفاعلهم ضد المجتمع الياباني بتقوية هوياتهم القومية كبرازيليين (٤٦).

وبالتالي فإن الاتجاه الاجتماعي النفسي يركز في دراسة الهجرة على هوية المهاجرين، وانتماءاتهم، ودرجة ولائهم للموطن الأصلي، فضلاً عن التركيز على عوامل الاضطهاد العرقي والاختلافات الثقافية التي تؤدي إلى فقد كثير من المعايير والقيم والاتجاهات مما يؤدي إلى صراعات داخلية وخارجية.

أما عن الهجرة العائدة، فقد تختلف نسبة السكان المهاجرين الذين يعودون حسب الموطن الأصلي. وقد وجد Kirwan and Harrigau أن ٢٥% من المهاجرين الذكور من فنلندا عادوا إلى وطنهم الأصلي بعد عامين فقط في الولايات المتحدة، بينما يقدر Gould أن حوالي ٦٠% من المهاجرين الإيطاليين الذين انتقلوا إلى الولايات المتحدة أوائل القرن عادوا إلى إيطاليا بعد سنوات قليلة. ورغم أن كثيرين من المهاجرين يعودون إلى موطنهم الأصلي، فإن معظم المحللين السياسيين والمشرعين افترضوا إلى المهاجرين قصدوا الاستيطان الدائم في الولايات المتحدة، وحتى عندما توضع الهجرة العائدة في الاعتبار في السياسة العامة، فإن المحللين السياسيين غالباً ما يفترضون وجود معدل ثابت من العودة كما أن الأفراد ذوي الخواص والتجارب يمكن أن يكونوا أكثر احتمالاً للعودة من الآخرين، وأن حجم الهجرة العائد وخواص من يمكثون أو يعودون يمكن أن يكون ذات نتائج بالنسبة لصانعي السياسة.

نظريات الهجرة العائدة Theorists Return Migration:

نظرية الخذلان The Disappointment theory:

توضح هذه النظرية أن الأفراد يقبلون على الهجرة العائدة لأنهم أخفقوا (أي لم يستطيعوا الحصول على وظيفة أو استطاعوا أن يكسبوا أجورا منخفضة) في الوجهة المستهدفة ويرى كل من Herzog and Schottman أن الأفراد ينتقلون إلى الموقع الجديد، ولكن مع المعلومات المحدودة قبل الهجرة يمكن أن يسيئوا تقديرات مزايا الهجرة، والذين يحدث لهم الأخطاء بما

يهاجرون مرة أخرى لكي يحققوا النجاح ومن الصعب أن يحصل المهاجر على معلومات مفيدة عن البدل المهاجر إليها قبل الهجرة... ومن ثم فإن مؤيدي هذا الفرض يستخدمون معايير المسافة وتعليم المهاجرين كدلائل على المعلومات المتاحة، وهم يعتقدون أنه كلما زادت المسافة بين الموطن الأصلي ووجهة الهجرة، نقصت المعلومات عن الوجهة وهكذا زيادة فرصة الوقوع في الخطأ، ويصرف النظر عن المسافة، فإن الأفراد الأكثر تعليماً قد يكونون أفضل في جمع المعلومات. وقد يكون لديهم أيضاً شبكات أكثر تطوراً للمعلومات من الأقل تعليماً، بما في ذلك الشبكات المهنية أو الوصول للإنترنت.

ومن خلال هذه النظرية يتوقع أن الأفراد الذين لا يستطيعون إيجاد وظيفة أو الذين يكسبون أجوراً منخفضة في الولايات المتحدة أكثر احتمالاً للعودة ممن يجدون وظيفة ويكسبون أجوراً مرتفعة ويحدث ذلك بعد الهجرة بوقت قصير.

نظرية الهجرة الدوارة The Circular Migration Theory:

تشير إلى تشكيلة كبيرة من الحركة في العادة قصيرة الأجل، متكررة أو دورية في طابعها، ولكنها تشترك جميعاً في عدم وجود استعداد لتغيير دائم أو طويل المدى للإقامة، وتم تسجيل الطابع المؤقت أو الدوار للهجرة المكسيكية بشكل مكثف، كما أن نقص الأرض الزراعية، والضغط على الموارد الزراعية، والصفة المؤقتة وغير الثابتة لعمل المهاجر تجعل من الصعب على الأفراد اكتساب دخل كاف لإعاشة أنفسهم وعائلاتهم في أي من الموطن الأصلي للمهاجر أو في مقر الهجرة. وأكثر من ذلك، فإن القدرة الشرائية العالية نسبياً للمكاسب الأمريكية في المكسيك وتفضيل الإقامة في المجتمع الأصلي تعزز الطبيعة المؤقتة لكثير من الهجرات المكسيكية في الولايات المتحدة. وفي ظل هذه الظروف، تعطينا الهجرة الدوارة وسيلة لمضاعفة دخل الأسرة والحفاظ على اختيار المتنقل مفتوحاً بالنسبة للموطن الأصلي ووجهة الهجرة على السواء، مما يقلل مخاطرة عدم القدرة على إعاشة الأشرة، وكمثال فإن حائزي الأرض مطالبون بالعمل في أرضهم أو المخاطرة بفقد ملكيتهم، وفي حالات كثيرة، على أية حال، فإنهم لا يستطيعون أن يكسبوا دخلاً كافياً من الأرض لإعاشة عائلاتهم وكثير منهم ينتقلون إلى الولايات المتحدة مؤقتاً خلال فترات الركود في الزراعة.

نظرية الدخل المستهدف The Target Income Theory:

طبقاً لنظرية الدخل المستهدف، فإن المهاجرين ينتقلون لجمع مدخرات لاستثمارها في تقنيات أفضل أو في شراء أرض أكثر في مجتمعهم الأصلي، وتفترض هذه النظرية أن المهاجرين لديهم تفضيل للبقاء في مجتمعهم الأصلي بدلاً من تجديد الإقامة في الولايات المتحدة، ولكن لابد من اللجوء للهجرة الدولية بسبب فرص الأجور المحدودة في الوطن، ويخطط المهاجرون للإقامة في الولايات المتحدة للمدة التي تكفي لجمع مدخرات كافية للوصول إلى مستوى دخل معين، وعندئذ يعودون إلى موطنهم الأصلي. وكلما ارتفع دخلهم زادت سرعة قدرتهم على جمع دخلهم المستهدف، ورغم وجود الكثير من البحوث الاثنوجرافية في هذا المجال، فإن Lindstrom يقدم دراسة إيكو ومترية لنظرية الدخل المستهدف (٤٧).

والهجرة العائدة تنمو وتتطور بناء على الأزمات الاقتصادية ونقص فرص العمل، فضلاً عن إخفاق المهاجرين في الحصول على فرص عمل مناسبة أو أجور تتناسب مع مستوى المعيشة، كذلك الاضطهاد السياسي أو العرقي.

الاتجاهات المنهجية الحديثة في دراسة الهجرة الدولية:

يلاحظ أن معظم الدراسات المنهجية أجريت في بلاد نامية، وفي مدن رئيسية ذات أراض زراعية وتحركات سكانية في مجال الهجرة، والدراسات كانت تهتم بتوافق المهاجرين في العديد من المواقف الاقتصادية والثقافية، وكان اختيار الدراسات ترك للباحثين الأفراد لكي يتعلموا اللغة

المحلية الخاصة بموقع الدراسة وأن يقضوا حوالي عام من وقتهم في جمع البيانات من الميدان، وكان اختيارهم مقيداً نوعاً ما بالحاجة لإيجاد مؤسسة محلية يمكن أن تقدم الرعاية الرسمية للدارسة والمساعدة في إعداد العينات والتعرف على أفراد يتخصصون في إجراء مقابلات الدراسة وفي جوانب أخرى من العمل الميداني، وفي دراسة "عن الهجرة في سيول بكوريا وطهران بإيران، سورابابا بأندونيسيا، وبوجوتا" بكولومبيا" عام ١٩٩٩، قام بها Alden Speare وتهدف إلى دراسة مقارنة للظروف والأحوال الاجتماعية والاقتصادية، حيث ظهرت اختلافات واضحة بين هذه الدول، فسيول هذه العاصمة وقد شهدت تصنيعاً ونمواً اقتصادياً سريعاً يشترك فيه غالبية السكان، كما أن طهران مرت بنمو حضاري واقتصادي واسع النطاق لكن ظهرت تفاوتات واضحة في توزيع الدخل أكبر مما في سيول، وأما عن مدينتي سورابابا وبوجوتا فهي مدن أصغر حجماً ذات معدلات نمواً أبطأ ومستوى اقتصادي أدنى من كوريا وإيران، وعلى أية حال فقد زادت بوجوتا بمعدل سريع في الستينات وأوائل السبعينات، بينما نمت سورابابا بمعدل أكثر اعتدالاً، وفي ثلاثة من البلاد الأربعة، جاء المهاجرون من نفس المجموعة الثقافية، وكانوا يتحدثون نفس اللغة مثل السكان المحليين، وفي سورابابا توجد أربع مجموعات مختلفة عرقياً ذات لغات مختلفة، وهذا التنوع الثقافي جعل الدراسة في اندونيسيا مختلفة نوعاً ما عن الدراسات الأخرى. والفروق بين المواقف ملخصة حسب المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية (٤٨).

أما عن التصميم المنهجي للدراسة فإن الميزانيات المخصصة كانت محدودة، فاقتصرت المقابلات ما بين ٦٠٠- ١٠٠٠ حالة حسب تكاليف القائمين على إجراء المقابلات، ولابتكار استراتيجية للاستخدام الأمثل لهذه المقابلات لدراسة توافق المهاجرين، فكان من الضروري مقارنة المهاجرين ذوي فترات البقاء المختلفة في المدينة بالسكان الحضريين المولودين في المدينة، ولضمان التباين الكافي طول إقامة المهاجرين، تم تقسيم المهاجرين إلى مجموعتين: المهاجرين الجدد، الذين كانوا يقيمون في المدينة لمدة خمس سنين أو أكثر، وتم أيضاً مقابلة المواطنين الحضريين. وتطلبت الاستراتيجية المثلى للعينات الحصول على أعداد مساوية تقريباً من المقابلات من كل واحدة من تلك المجموعات تتضاعف عندما يقسم العدد الكلي للحالات بالتساوي بين المجموعات. ونظراً لأن معدلات الهجرة تختلف اختلافاً حاداً حسب العمر وكان يعتقد أن عملية التوافق يمكن أن تختلف حسب العمر. فقد تم اتخاذ قرار لتقييد العينات بالنسبة للعمر. وهذا قلل عدد الحالات في كل مجموعة من مجموعات المقارنة. وقد حصل الباحثون على عينة ممثلة من سكان المدينة ولكل من مجموعات المقارنة بأعداد كافية من أجل التحليل، كما تم الاعتماد على التعداد السكاني الحديث في المسح الضخم، وسجل العائلات حيث يوجد في سيول سجل للعائلات أمكن استخدامه كإطار للعينات كما تم استخدام سجل العائلات في سورابابا، وفي بوجوتا تم استخدام إحصاء خاص عن طريق إدارة التخطيط بالإقليم. وفي طهران جمعت البيانات من إحصاء ودراسة الخصوبة العالمية للحصول على عينة واستخدام جزء منها في تصميم المسح بالعينة، ويلاحظ في استخدام أداة المقابلة ارتفعت معدلات الأداء فيها وتراوحت بين ٨٠% في كوريا إلى ٩٠% في إيران ارتفاع معدلات الاتمام يرجع إلى انخفاض معدل الرفض ومثابرة القائمين على إجراء المقابلات في عمل زيارات متكررة للمنازل، ويمثل الانخفاض في سيول، وعلى أي الأحوال فقد تم الحصول على العينات من مجموعات المقارنة الرئيسية من المهاجرين الجدد والقدامى والمواطنين الحضريين، وهذه الدراسة المسحية المقارنة اعتمدت على الاستبانة وترجمته باللغات المختلفة لوحدات الدراسة المحلية كما أن القائمين على المقابلة تم تدريبهم على هذا العمل تحت إشراف فريق علمي (٤٩).

وفي دراسة عن أثر الهجرة الدولية للذكور على تمكين زوجاتهم: حالة مصر، للباحثة وفاء عبدالعزيز (٢٠٢٢) خلصت إلى أن الهجرة تؤدي دوراً إيجابياً في تمكين المرأة، من خلال إتاحة الفرصة لزوجات المهاجرين اللاتي لم يهاجرن مع أزواجهن للقيام بالعديد من الأدوار، وتولي

المسئوليات التي تعد أحد أشكال تمكينها. وقد اقتصرت الدراسات السابقة على توضيح هذا الدور في حالة المهاجر الحالي فقط، مقارنة بزوجة غير المهاجر، وتجاهلت أن التمكين المطلوب تحقيقه يكون في وجود الزوج. ولهذا فقد اهتمت دراستها بالإجابة على تساؤل حول ما إذا كان لهجرة الزوج الدولية تأثير إيجابي على إتاحة الفرصة للزوجة للاضطلاع بأدوار، والمشاركة في اتخاذ قرارات بعد عودته، أم هو تمكين مؤقت تمارسه الزوجة في حالة غياب الزوج (هجرته)، ثم تفقده عند عودته؟ وتم الاعتماد على نموذج الانحدار اللوجستي الترتيبي في تحليل بيانات المسح التتبعي لسوق العمل المصري ٢٠١٨. وقد تم قياس تمكين المرأة من خلال مؤشرين هما: "مؤشر اتخاذ القرار" و"مؤشر حرية الحركة". وقد أشارت النتائج إلى أن مؤشر اتخاذ القرار يعطى تقديراً أعلى لمستوى تمكين الزوجة مقارنة بمؤشر حرية الحركة. ومن النتائج الهامة التي توصلت إليها الدراسة أيضاً أن تأثير الهجرة على تمكين المرأة تأثير مؤقت، حيث انخفض مستوى التمكين انخفاضاً ملحوظاً ومعنويّاً إحصائياً بين زوجة المهاجر العائد مقارنة بزوجة المهاجر الحالي، بل كان أدنى من مستوى التمكين للزوجات اللاتي لم يهاجر أزواجهن. وكانت المتغيرات ذات تأثير معنوي على تمكين الزوجة سواء من حيث قدرتها على اتخاذ القرار أو حرية الحركة هي: حالة الهجرة، مدة الحياة الزواجية، تعليم الزوجة، بينما كان الفرق في العمر بين الزوجين، والحالة العملية للزوج هي المتغيرات التي ليس لها تأثير على تمكين المرأة سواء من حيث اتخاذ القرار أو حرية الحركة (٥٠).

وفي دراسة قام بها Judy H. Brink، عن "تأثير هجرة الأزواج على وضع زوجاتهم: حالة مصرية" عام ١٩٩١ سعت إلى التعرف على الأنماط السائدة في الكثير من بلدان العالم الثالث، أن يترك الكثير من الأزواج عائلاتهم ويهاجرون إلى مسافات بعيدة لكي يحصلوا على الأموال وعادة ما تتم دراسة آثار هجرة العمالة باستخدام كافة المتغيرات للكشف عن تأثير الهجرة على الأجور، وعروض العمالة والسياسات الحكومة على المستوى القومي، وهذه الدراسة تتناول هجرة العمالة باستخدام منهج وأدوات محدودة لدراسة أثر هجرة الزوج على العلاقات بين الزوج والزوجة والأطفال والأصهار. ويلاحظ أنه تم تنفيذ هذه الدراسة في قرية "صديق" وهي تقع على مسافة ساعة بالسيارة من مدينة القاهرة مرت بتغيرات اجتماعية بسبب التحديث. وتم جمع البيانات من خلال الملاحظة بالمشاركة واستخدام دراسة الحالة والمقارنة كذلك تمت مقابلة ٧٩ امرأة منهم ثمانية من النساء أزواجهن يعملون بالخارج أثناء فترة الدارسة، فالدراسة أتاحت الفرصة لدراسة آثار الهجرة. واستطاع الباحث أن يقارن وضع العينة الفرعية المكونة من النساء اللاتي يعمل أزواجهن بالخارج بباقي أفراد العينة البالغ عددهم ٧١ امرأة اللاتي كان أزواجهن بالداخل لتقدير أثر هجرة الأزواج على وضع أزواجهم. وعن التغيرات التي طرأت على أوضاع النساء بسبب غياب أزواجهن، فقد تم قياس وضع النساء بواسطة متغيرات أربعة: القدرة على تخصيص تكاليف بند الغذاء، القدرة على تخصيص النفقات الروتينية مثل الملبس، الدواء، ومستلزمات التعليم ثم القدرة على تقرير شراء مشتريات مرتفعة الثمن مثل التلفاز، الغسالة، ثم الحرية في الخروج من المنزل دون الحصول على إذن. وفي هذه الحالة، كانت الزوجات في العائلات النواة يتخذن تلك القرارات. وبذلك اكتسبن سلطات اتخاذ القرار، وكانت الزوجات مسئولات عن تلبية كل نفقات الأسرة من النقود التي يرسلها الأزواج، وكانت الزوجات مسئولات عن تخصيص المشروعات الدائمة مثل بناء المساكن وإعدادها ٦١ وعلى أية حال فإن هذه الدراسة استخدمت دراسة الحالة ثم المقارنة بين عينة من عائلات لم يسافر أزواجهن وعددها ٧١ حالة من ثماني عائلات سافر أزواجهن للعمل بالخارج، ثم استخدم الباحث الملاحظة بالمشاركة (٥١).

كما أن هناك دراسة أخرى عن "قصص من الهجرة الدولية، العمل والصحة، تجارب حياة النساء البرازيليات في الولايات المتحدة" عام ١٩٩٧، قام بها Messias Deanne، وتهدف إلى دراسة التجارب الواقعية للهجرة الدولية من خلال العمل والصحة، التي تم اكتشافها من خلال

النساء البرازيليات، وتكونت البيانات من محادثات بالفيديو بين ٢٦ امرأة برازيلية يعشن في الولايات المتحدة، وكانت المشاركات بين سن ٢٢-٦٠ سنة، وكان متوسط إقامتهن في الولايات المتحدة ٥.٦ سنوات، وشملت حوافز هؤلاء النساء ودوافعهن من الهجرة وهي العامل الاقتصادي والوظيفة، الزواج والمخاطرة الشخصية، وقد اشتركت جميع النساء في العمل بأجر في الولايات المتحدة خاصة كالعاملات في البيوت، وكانت تفسيرات الباحث من خلال الاتجاه الوصفي، وقد تضمنت هذه العمليات التفسيرية والاستماع والوصف والتصنيف والتحليل ثم تكونت تصورات وصفية تفسيرية، كما استخدم الباحث المقارنة للوصول إلى نتائج مؤكدة من خلال استجابات أفراد العينة، واستعان الباحث بالفيديو في تسجيل أحوال المهاجرين وتحليل مضمونها ووصفها ومقارنة نتائجها (٥٢).

كما يلاحظ دراسة "قرارات الهجرة العائلية: تحليل ديناميكي (قوة العمل العاملات) عام ١٩٩٧ قام بها Holt Fredrick وتكشف الدراسة أنه فيما بين مارس ١٩٩٠، ١٩٩١، انتقل ١٤.٥ مليون فرد أو ١٧% من كل الأفراد في الولايات المتحدة من مسكن لآخر، ورغم أن هذه النسبة تبدو كبيرة، كما حدث اتجاه هابط في معدلات الهجرة خلال السنوات الأربعين الأخيرة. وعلى وجه الخصوص، فإن معدل الهجرة بالنسبة للملايين قد انخفض بنسبة ٥.٣% فيما بين ١٩٦٥ و١٩٩١. وفي محاولة لتفسير هذا الانخفاض في الهجرة العالية، يقترح إطاراً نظرياً يفسر زيادة مشاركة النساء المتزوجات في قوة العمل، مما يزيد عدم استقرار الوضع الزواجي، ونقص الهجرة العائلية مرتبطة جميعها بقوة العمل. وهذه الدراسة تناولت العلاقة بين هجرة الأسرة، ومشاركة النساء المتزوجات في قوة العمل والطلاق. وقد ركز الباحث على النموذج البنيوي مع الحصول على البيانات من ملفات دراسة ديناميات الدخل، باستخدام تقدير احتمال أقصى محاكاة ولاحظ أن عدد الأطفال في الأسرة يعوق انتقال الأسرة ويؤدي التعليم إلى الحد من كلفة الانتقال ويزيد العودة للعمل والزواج. واستخدمت هذه الدراسة معايير النموذج الدينامي لإجراء عدة تجارب استاتيكية مقارنة، وتؤكد النتائج الاستاتيكية المقارنة أن وضع قوة العمل للزوجات ليس له أثر على كلفة الهجرة العائلية (٥٣).

وعن الاتجاهات المنهجية في دراسة "تحليل اتخاذ قرار الهجرة: الرضا عن السكن يتضح نوايا الانتقال وسلوك التحرك" عام ١٩٩٦ قام بها Lu-Xiangxing وتهدف هذه الدراسة إلى فهم المتغيرات الاتجاهية في اتخاذ قرار الهجرة العائلية، مع تناول العلاقات بين الرضا عن السكن ونوايا الانتقال، وسلوك التحرك الفعلي بناءً على عينة تمثل جميع المجتمع من خلال مسح الإسكان الأمريكي، وفترة ملاحظة بلغت أربع سنوات (١٩٨٥- 1989)، وقد اقترحت الدراسة نموذجاً لاتخاذ قرار الهجرة بناءً على نظرية العمل التفكيري والسلوك المخطط، ويضم النموذج في نفس الوقت كيفية ارتباط المتغيرات الاجتماعية مع الاقتصادية، بميول التحرك وسلوك تغيير الظروف الراهنة، وبعد ذلك تم إجراء تحليل تجريبي للعلاقات بواسطة نماذج الاختبار المتميز، وتبين النتائج أن كلاً من الرضا عن السكن وميول التحرك تعتبر مقدمات هامة لقرارات الهجرة، ورغم وجود الاختلافات من مكان لآخر، فإن الأفراد غير الراضين عن مسكنهم ومجاورتهم أكثر احتمالاً في التفكير والانتقال من نظرائهم الراضين عن السكن والأفراد ذوي الميول الانتقالية أكثر احتمالاً لتغيير موقعهم ممن ليس لديهم نوايا التحرك، وعلى أية حال فإن الدور التوسطي لتلك الاتجاهات والمتغيرات متداخلة بين المتغيرات البنيوية وسلوك التحرك حيث يبدو محدوداً. والمدى الذي تؤثر عنده المتغيرات الاتجاهية في سلوك التحرك الظاهر يعتمد على البعد الزمني المستخدم في التحليل، ونتائج هذه الدراسة تشير إلى صورة أكثر تعقيداً للارتباطات بين التركيبات المعرفية والسلوك الظاهر من النظرة البسيطة التي سبق افتراضها (٥٤).

وترى "دراسة هل الهجرة حل لضياع مكاسب العمال المرحلين" عام ١٩٩٤ وقام بها Hoe Ruan، والتي هدفت إلى ملاحظة خسارة الدخل الناتجة عن انخفاض الأجور في العمل الحالي، والزمن الذي ينقضي بين عملين، يعتبر إحدى النتائج الرئيسة لترحيل العمال الناتج عن غلق المصانع، ونقص حجم العمل في الثمانينات، فهل الهجرة تمثل حلاً؟ إن تلك الدراسة حاولت الإجابة على هذا السؤال بطريقة تجريبية، وذلك بدراسة خمسة بيانات عن عمال الصناعة المرحلين، وتؤكد نظرية رأس المال البشري، والنظرية النيوكلاسيكية لهجرة العمال، أن الهجرة يجب أن تحسن الوضع الاجتماعي الاقتصادي للأفراد، وهل تعبر القيود البنيوية الاجتماعية والاقتصادية عن نتائج السلوك الفردي، ومن منظور التقسيم الديناميكي، فإن هذه الدراسة تفترض أن إغلاق المصانع كان يضغط على العمال من القطاع التابع (الطبقة الدنيا)، وهكذا فإن هؤلاء العمال عانوا من خسارة أكبر من نظرائهم من القطاع المستقل حيث إن إغلاق المصانع أثر على الصناعات الرئيسة، كما أن العمال عانوا من الترحيل بالنسبة لنظرائهم في الأطراف، وتفترض الدراسة أن الهجرة لن تفيد العمال من القطاع الأساسي كما تفيد العمال في القطاع المستقل (٥٥).

كما تكشف دراسة "حراك العمال في ظل الرأسمالية: الهجرة الدومينيكانية إلى الولايات المتحدة"، عام ١٩٩٧، والتي قام بها Hernander Ramona وهدفت إلى الكشف عن هجرة الدومينكان حيث بنيت هذه الدراسة على بيانات الإحصاء والبحوث الأثنوجرافية التي توفر تقييماً للظروف الاجتماعية والاقتصادية لهجرات الدومينكان الذين يسكنون في مدينة نيويورك (مثل حالة الفقر، والعلاقة بين سوق العمل والدعم المؤسساتي، ورأسمالهم البشري مثل "المهارات التعليمية"، وتجربة العمل وغير ذلك)، في ضوء الاقتصاد المتغير للمدينة، كما تدرس احتمال انتقال هذه المجموعة، التي تتكون من الموظفين والعمال غير المهرة، اقتصادياً في المكان الاجتماعي الذي يتطلب العمال المهرة بشكل متزايد والذين يتمتعون بالمهارات المرتبطة بالتعليم، ومن الناحية النظرية فالدراسة تطور فهماً لهجرة العمال في ظل الرأسمالية، مما يوحي بأن انتقالهم يمكن أن يتم بواسطة المجتمع المصدر وحده، وتتمثل الحجة الأساسية في أن الهجرة من العالم الثالث فيما بعد ١٩٦٥ إلى الولايات المتحدة تعكس حركة فائض عمالة مطلق أو نسبي من المجتمع المصدر إلى البلد المضيف الذي لم يساعد الطلب على عملهم، وثمة حجة حديثة في هذه الدراسة تتحدى الارتباط التقليدي بين الهجرة والتقدم الاقتصادي، ومستويات الفقر المرتفعة بين أبناء الدومينكان في الولايات المتحدة فضلاً إلى انفصالهم عن عملية الإنتاج التي تمثل النتيجة المباشرة لوصولهم إلى مجتمع لم يعد يحتاج إلى عملهم (٥٦).

وأشارت الباحثة منال عفان (٢٠١٨) في دراستها عن: المحددات الاقتصادية الكلية لهجرة العمل الدولية: دراسة حالة للهجرة من مصر الى المملكة العربية السعودية، إلى عدد من دراسات الهجرة الدولية ومنها: دراسة Carlos (٢٠٠٢) لمحددات الهجرة من الفلبين إلى ٢٦ دولة نامية ومتقدمة للفترة من ١٩٨١ – ١٩٩٥ باستخدام نموذج خطي وطريقة OLS. والتي أوضحت وجود أثر معنوي طردي للتحويلات ومعدل البطالة للدولة الأم، وأثر معنوي عكسي لعدد سكان الدولة المضيفة على الهجرة الدولية للعمل، إلاّ أن تلك الدراسة تضمنت دولاً عديدة ذات ظروف متباينة فيما أهملت سعر صرف العملات والنمو الاقتصادي والائتمان، إضافة إلى الظروف الاجتماعية. ودراسة Birundu (2016) لمحددات الهجرة من كينيا إلى خمس دول متقدمة للفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠١٥ والتي لأوضحت وجود أثر معنوي طردي للتضخم وسعر الصرف الإسمي وعدد سكان كينيا والأثر غير المعنوي لتحويلات العاملين ومعدل البطالة بكينيا، وأن الاستقرار الاقتصادي لكينيا يخفض من معدلات الهجرة للعمل، إلاّ أن الدراسة تقتصر نتائجها على كينيا وأهملت متغيرات أخرى عديدة (٥٧).

ويرى الباحث أن البحوث المستقبلية عن الهجرة في البلاد النامية يجب أن تبني على قاعدة بيانات أولية من خلال منهج المسح بالعينة الذي يغطي مناطق كبيرة، كما يمكن استخدام

المناهج والأدوات المناسبة للدراسات النظرية التي يحددها الباحثون في دراساتهم الخاصة، أو العامة، كما أن المقارنة يظل لها دور في إبراز نتائج إيجابية لتلك الظاهرة.

والملاحظ أن الدراسات الديموغرافية ليس لها مناهج وأدوات محددة يمكن الانطلاق منها، ولكن يتم الاعتماد على مناهج وأدوات علم الاجتماع المختلفة، كما هو واضح من خلال الدراسات الأمبريقية التي تم عرضها آنفاً، من أجل إقامة تصور نظري عن دراسات الهجرة وسياقها الاجتماعي المتأثر بالتراث الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

المراجع:

١- إدريس يعقوب: محاولة نظرية في فهم دوافع الهجرة وأثرها على البنية الاجتماعية المغربية، المجلة المغربية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ١، العدد ١، يونيو، ٢٠٢٢، ص ص. ٢١ – ٤١.

٢- منى قاسم، تخطيط هجرة العمالة المصرية من التخصصات النادرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٧، ص. ص ٢١- ٢٢.

٣- Calvin Goldscheider, Urban Migrants in Developing Nations, Patterns and problems of Adjustment, Routledge, 1st edition, September, 2020, P. 12.

٤- تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠، IOM UN MIGRATION، ص. ٣، تاريخ https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf الاطلاع ٢٠٢٢/١١/٢٠م.

5- Calvin Goldscheider, Urban Migrants in Developing Nations, Patterns and Problems of Adjustment, op cit, PP. 1٤ - 17.

٦- Mary M. Kritz, ed, U.S. Immigration and Refugee Policy: Global and Domestic Issues, Lexington Books, 1983, p 32.

7- Annual Report, ed, SOPEMI: Trends in International Migration: continuous Reporting System on Migration, organization for economic co-operation and development, Annual Report 2001, p 17.

8- Ibid p. 28.

٩- تقرير الهجرة في العالم لعام ٢٠٢٠، IOM UN MIGRATION، https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr-2020-ar.pdf، مرجع سابق، ص. ١١.

10- Jayasri Raychaudhuri, Migration, and Remittances Inter-urban and Rural Urban Linkages, Sage Publications London, 1993 P. 24.

11- Michael P. Todaro, Internal Migration in Developing Countries: A Review of Theory, Evidence, Methodology, and Research Priorities, International Labour Organization, 1976, pp. 18- 19.

١٢- ديمتريوس ج. بابا ديمتريو. الهجرة الدولية في عالم متغير ترجمة أمين محمود الشريف، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، رسالة اليونسكو، العدد ٦٠ السنة الخامسة عشرة يوليو ١٩٨٥ ص ص ٥- ٦.

١٣- إسماعيل حسن عبد الباري، الديموجرافيا الاجتماعية، ط١ عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية القاهرة ٢٠٠٠ ص ص ٩١- ٩٢.

١٤- رياض طبارة، منظورات الهجرة الدولية: ترجمة محمد جلال عباس، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية مرجع سابق، ص ٢٢.

١٥- إسماعيل حسن عبد الباري، الديموجرافيا الاجتماعية، مرجع سابق ص ٩٥.

١٦- محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ٢٠٠٠ ص ٨٩.

١٧- محمد فؤاد حجازي، الأسرة والتصنيع، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٩، ٢٢٦.

18- Mary M. Kritz, ed, U.S. Immigration and Refugee Policy: Global and Domestic Issues, op cit, P. 37.

19- Ibid, P 72.

20- Jayasri Raychaudhuri, Migration, and Remittances Inter-urban and Rural Urban Linkages, op cit, pp 25- 26.

٢١- إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، عالم المعرفة عدد ٢٤٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت – أبريل ١٩٩٩ ص ٣٩- ٤٠.

٢٢- المرجع السابق، ص ٤٠.

23- Michael P. Todaro, Internal Migration in Developing Countries: A Review of Theory, Evidence, Methodology, and Research Priorities, op cit, pp 15- 16.

24- Jayasri Raychaudhuri, Migration, and Remittances Inter-urban and Rural Urban Linkages, Sage Publications London, op cit., P 27.

25- Michael P. Todaro, Internal Migration in Developing Countries: A Review of Theory, Evidence, Methodology, and Research Priorities, op cit, pp. 39- 40.

26- Ibid, PP, 41- 42.

27- Mary M. Kritz, ed, U.S. Immigration and Refugee Policy: Global and Domestic Issues, op cit, P. 388.

28- Mccarthy. George – William J.R., The Anteceents and consequences of the Internal Migration of Labor (Wage Determination): Volume 59- 07 A of dissertation Abstract International, 1998, P. 2654.

29- Henning-Sabine, The Internal Migration of the Foreign-Born population in the United States: 1985- 1990 (immigrants), so source: volume 58- 07 A of Dissertation Abstract International 1997 P. 2792.

30- Murrie-David, An Inquiry and the Consequences of Intercounty Migration in the southwestern United State, volume 58- 08 A of dissertation Abstracts International 1997, P 3232.

31- Taussaint- Moude, Immigrant Earnings, Language and Location: Haitian, Cuban and Jamaican men IN the United States and Canada, volume 59- 08 A of dissertation Abstracts International, 1998, P 3139.

32- Choi-Byoung, Income Differentials Between Migrants and Non-Migrants: Evidence from the Korean National Migration survey volume 58- 06 A of dissertation Abstracts International 1996-P. 2401.

33- Peter Stalker, the Work of Strangers: A Survey of International Labor Migration, International Labor Office Geneva, 1994- P.9.

34- Ibid. p. 10.

٣٥- لبيب لويزة: الهجرة العائدة والاندماج الاجتماعي والاقتصادي في دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، مج ٢٠، العدد ١، ص ص. ٥٣٣ ــ ٥٥٠، ٢٠٢٠.

36- Myers Scott, Earlier Family Migration and Offspring's Well-being in Adult hood, (Stress, Coping) Volume, 58- 07A of Dissertation Abstracts international, 1997, P. 2867.

37- Mary M. Kritz and Others, ed, Global Trends in Migration: Theory and Research on International Population Movements, Center for Migration Studies, Staten Island, New York, 1981, PP. 70- 71.

38- Peter Stalker, the Work of Strangers: A Survey of International Labor Migration, op cit p. 12.

39- Mary M. Kritz and Others, ed, Global Trends in Migration: Theory and Research on International Population Movements, op cit, p 73.

40- Ibid. pp. 74- 75.

41- Michael P. Todaro, Internal Migration in Developing Countries: A Review of Theory, Evidence, Methodology, and Research Priorities, op cit, p 26.

42- Ibid p. 28.

43- Annual Report, ed, SOPEMI: Trends in International Migration: continuous Reporting System on Migration, op cit, 32.

44- Lai-chienping, International Migration Decision-making: A Social Psychological Approach at the Macro Level Volume 58-08, A Dissertation Abstracts International, 1996. P. 3316.

45- Jones Aidan. Charles, High psychiatric Morbidity Amongst Irish Immigrants: An Epistemological Analysis (England, Wales) Volume 58-04, A Dissertation Abstracts International 1996. p 1382.

46- Tsuda- Takeyuki, Strangers in the Ethnic Homel and the Migration, Ethnic Identity, and Psychosocial, Adaptation of Japan's New Immigrant Minority, Volume 58. 102, A Dissertation Abstracts International, 1996. p 501.

47- Literature and Theories about Return Migration, Microsoft Internet Explorer, (Ranney and Kassoudji), 1992 pp. 1-4.

48- ILO Global Estimates on International Migrant Workers, Results and Methodology, Third edition, 2021, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/@publ/documents/publication/wcms_808935.pdf تاريخ الاطلاع في ٢٠٢٢/١١/٢٥

49- Ibid, p 32 - 36.

٥٠- وفاء عبدالعزيز، أثر الهجرة الدولية للذكور على تمكين زوجاتهم: حالة مصر، المجلة المصرية للسكان وتنظيم الأسرة، مج. ٥٤، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٢٢، ص ص. ١ -٣٩.

51- Judy. H. Brink, ed, the effect of Emigration of Husbands on the Status of their Wives: An Egyptian case", Middle east studies, 23, No. 2, May, Microform Publishers New York. 1991, P 201.

52- Ibid, pp. 204- 205.

53- Holt-Fredrick-Morgan, Family Migration Decisions: A Dynamic Analysis (Labor Force, women workers): Volume 58-60, Dissertation Abstracts International 1997, P. 2311.

54- Lu-Xiangxing, analyzing Migration Decision Making: Residential Satisfaction, Mobility intentions and moving behavior, volume 57- 03 A of dissertation abstract international, 1996, p. 1270.

55- Hoe-Ruan, Is Migration A salvation to the Earnings loss of the displaced workers in the segmented labor Markets in the united states?, volume 55- 08 A dissertation Abstracts International, 1994 p. 2593.

56- Hernander-Ramona, the Mobility of labor under Advanced capitalism: Dominican Migration to the United States, volume 58-05 A of dissertation Abstracts International, 1997 P. 0938.

٥٧- الباحثة منال عفان، المحددات الاقتصادية الكلية لهجرة العمل الدولية: دراسة حالة للهجرة من مصر إلى المملكة العربية السعودية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص ص. ٧ - ٣٦، ٢٠١٨.

https://jpsa.journals.ekb.eg/article_89640_4081309ef6909f51e0e9be1b33101f17.pdf، تاريخ الاطلاع ١٥/١١/٢٠٢٢م.

63- Reports Research, Immigration, Migration and the cuny student of the future. Office of the chancelior New York 1995 P. 143.

64- Hagan, Jacqueline- Maria, Deciding to be Legal: A maya community in Hovston, temple unic- press, Broad and ox ford 1994 (Reports Research p. 143).

65- Allensworth, Elaine-M: White Exodus, Latino Repopulation, and community Well Being: Trends in California's Rural

communities/ Research, Michigan State Univ Reports-Research 143, 1996. P. 29.

66- Michael P. Todaro, Internal Migration in Developing Countries: A Review of Theory, Evidence, Methodology, and Research Priorities, op cit, pp. 53- 54.

67- Ibid, p. 55.

Social analysis of the phenomenon of international migration

By

Prof. Dr. Abdul Rahman Abdullah Al Omari

College of Arts and Human Sciences - King Abdulaziz University

Prof. Dr. Ayman Ahmed Onsi Alexandrian

College of Arts and Human Sciences - King Abdulaziz University

Abstract:

Migration has appeared since ancient and contemporary history, in different forms and for multiple reasons. Migrations headed to North Africa and Western Central Europe and from there to the Middle East. Migration was not limited to prehistoric times, but rather occurred during the same history, such as the Arab migration heading to North Africa and Europe. Geographical discoveries also opened the doors of immigration wide to European nations, and it is noted that India is a major source of labor migration in many European and Asian countries. The matter developed and migration increased with the decline in economic growth rates in the villages of developing countries, which made it repulsive in the form of groups of individuals migrating on a regular basis. Illegitimate or illegitimate, the receiving countries suffer from problems due to this encroachment, which affects the development programs in these countries.

Social theories have interpreted these migrations from different points of view, according to the circumstances of each society. The

history of theoretical interpretations goes back to a very ancient era, when “Ravenstown” proposed his laws for migration, then “Lee”, and then ideas and theories increased in order to explain the nature, motives, and problems of migrations, whether Whether it was international or local in previous historical periods whose circumstances were clearly different from current circumstances.

Keywords: social analysis; The phenomenon of migration; International migration.